بسم الله الرحمن الرحيم

الزيادة السكانية والاعتداء على الأراضي الزراعية
وضرورة التخطيط الاقليمي والعمراني

مقدمة :

كان من نتائج زحف المباني على الأراضي الزراعية في الحضر والريف أن فقدت مصر أكثر من نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة حول المدن والقرى . وقدر الفاقد في الأراضي الزراعية بنحو ٥٢ ألف فدان سنوياً (٥٣ ٪ للمباني السكنية و٢٦٪ للخدمات العامة و٢٠٪ للتجريف وصناعة الطوب ومنشآت أخرى) وان كان في تقدير البعض يصل الفاقد الى أكثر من ٦٠ ألف فدان سنوياً . وخلال السبعينيات وحدها بلغ مجموع ما فقدته مصر حوالي ربع مليون فدان . وعلى مستوى القاهرة الكبرى يبلغ ما يبتلعه العمران كل سنة ١٤٤٠ فدان من الأراضي الزراعية الخصبة أي بمعدل ٤ أفدنة كل يوم . وهذه خسارة قومية كبيرة لاتعوض ذلك لأنه مهما استصلح من أراضي فان انتاجية الفدان بالأراضي داخل الوادي - وهي من أجود الأراضي الزراعية في العالم - تفوق كثيراً انتاجية الفدان بالأراضي المستصلحة . ومازال الاعتداء على الأراضي الزراعية مستمراً دون توقف واذا استمر هذا الاعتداء بمعدله الحالي فان مصر ستفقد في المستقبل المنظور $\frac{1}{5}$ ما تملكه من أراضي زراعية . والاعتماد على التشريعات وحدها في وقف الزحف العمراني لايجدي كثيراً بل يستلزم الأمر وضع استراتيجية شاملة على مستوى القرية ومستوى المدينة ومستوى الدولة تهدف الى معالجة هذه المشكلة من جذورها .

يرجع امتداد المباني على الأراضي الزراعية الى سببين رئيسيين أولهما الزيادة الكبيرة المطردة في السكان وما يتبع ذلك من حاجتهم الى إسكان وخدمات ومشروعات اقتصادية توفر فرص العمل لهم . وثانيهما عدم وجود مناطق جديدة خارج الحيز المأهول الحالي لجذب الزيادة السكانية اليها . وبالتالي ليس هناك بديل متاح غير الامتداد في الأراضي الزراعية المحيطة بالقرى والمدن . وفي غيبة تخطيط اقليمي وحضري وقروي يحدد مسارات الامتداد ومناطق التنمية يجد الأفراد - كما تجد أجهزة الدولة - أنه من الأيسر كثيراً البناء على الأراضي الزراعية المتاخمة والتي يمكن تزويدها بالمياه والمرافق والخدمات من البناء في مناطق نائية لاتتوفر فيها مثل هذه الميزات مع التغاضي عن الآثار الكبيرة التي ستترتب على ذلك في المستقبل القريب والبعيد . ولاتوجد حتى الآن سياسة واضحة لاستيعاب الزيادة السكانية في الحيز المعمور الحالي أو في محاور تنموية جديدة كما لايوجد تخطيط قروي أو حضري يتحدد معه النطاق العمراني لكل قرية ومدينة ولايُسمح بالبناء خارجه وكذلك لايوجد تخطيط اقليمي يحدد الامكانيات الكامنة بمحاور التنمية خارج الوادي وكيفية استخدامها ومقومات الجذب السكاني بها بهدف إعادة توزيع السكان على كامل المسطح المصري .

وفيما يلي بعض أشكال هذه التوسعات على الأراضي الزراعية :

١ - إنشاء أحياء سكنية كاملة ومشروعات إسكان أقامها الأفراد والشركات وأجهزة الدولة الحكومية وأجهزة القطاع العام .

٢ - إنتشار الاسكان العشوائي والذي أقيم بدون تخطيط وبدون ترخيص إنتشاراً سرطانياً ليلتهم كافة الأراضي الزراعية التي تقف في طريقه .

٣ - إنشاء منشآت ضخمة للجامعات الاقليمية تشمل مباني الكليات والادارة والخدمات والاسكان الجامعي والملاعب مثل منشآت جامعة المنوفية بشبين الكوم وجامعة طنطا وجامعة الزقازيق وجامعة المنيا وجامعة أسيوط وفروع جامعة الأزهر بالمحافظات . ولقد كان من الممكن أن تنشأ

الدورة ٢٣ ص ٥٥

بعض هذه الجامعات فى الأراضى الصحراوية القريبة بعيداً عن الأراضى الزراعية فى محافظات الصعيد، كما كان من الممكن أيضاً أن تستغل المدن الجديدة على جانبى الدلتا الشرقى والغربى فى إنشاء بعض الجامعات الاقليمية بالوجه البحرى ٠

٤ - إنشاء مصانع كبيرة حول المدن مثل مصانع النسيج والسماد والسكر وكذلك إنشاء مخازن الجملة والجراجات والورش والمطابع والتى كان من الممكن تنفيذها خارج الرقعة الزراعية ٠

وقد أدى إنشاء المشروعات الانتاجية والخدمية بالمدن والقرى الحالية الى تركز الأنشطة بها وجعل بعضها مناطق جذب سكانى بدلاً من أن تكون مناطق طرد ونتج عن ذلك مزيداً من الامتدادات العمرانية وبالتالى مزيداً من الاعتداء على الأراضى الزراعية ٠

لقد أظهرت الاحصائيات الخاصه بمعدل التناقص فى مساحات الأراضى الزراعية خلال القرن الحالى من جانب والزيادة المضطردة فى تعداد السكان من جانب آخر مدى تفاقم المشكلة من الوجهتين الاقتصادية والسكانية ٠

فالمشكلة من الوجهة الاقتصادية تتمثل فى استمرار تناقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من ٥٣ر٠ فدان حتى ١٢ ر٠ فدان خلال قرن واحد من الزمان الأمر الذى يعنى تناقص دخل الفرد على المستوى القومى من الانتاج الزراعى لأقل من الربع وما استتبع ذلك من إنخفاض فى مستوى معيشته ٠ ويوضح الجدول التالى تطور المساحة المنزرعة ومتوسط نصيب الفرد بالفدان من عام ١٨٩٧ حتى عام ١٩٨٦ :

	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦
المساحة المزروعة بالمليون فدان	١ر٥	٤ر٥	٣ر٥	٢٨ر٥	٧٦ر٥	٦ر٥	٧٥ر٥	٨٨ر٥	٩٠ر٥	٠٢ر٦
ما يخص الفرد بالفدان	٥٣ر٠	٤٨ر٠	٤٠ر٠	٣٣ر٠	٣٠ر٠	٢٢ر	١٧ر٠	١٤ر٠	١٣ر٠	١٢ر٠

ويتضح من الجدول أن الأراضى الزراعية زادت زيادة ضئيلة من ١ر٥ مليون فدان عام ١٨٩٧ الى حوالى ٠٢ر٦ مليون عام ١٩٨٦ أى بنسبه ٨٪ بينما زاد عدد السكان فى مصر فى نفس الفترة من ٧ر٩ مليون نسمة الى حوالى ٤٨ مليون عام ١٩٨٦ أى بنسبه حوالى ٥٠٠ ٪ وبهذا انخفض نصيب الفرد من ٥٣ر٠ فدان الى ١٢ ر٠ فدان ٠ ومع انخفاض نصيب الفرد الى هذه الدرجة يتضح مدى خطورة تآكل ما تبقى من أراضى زراعية ٠

أما المشكلة من الوجهة السكانية العمرانية فتتمثل فى تزايد السكان داخل المساحة المحصورة بالوادى والدلتا وما تبعه من إرتفاع الكثافات السكانية الى حدود فاقت كثيراً المعدلات المقبولة تخطيطياً وإجتماعياً وتردى البيئة العمرانية والمعيشية فى القرى والمدن على السواء ٠

وفيما يلى موجز لتوضيح امتدادات القرى والمدن على الأراضى الزراعية وكذلك توضيح أهمية التخطيط الاقليمى فى إعادة توزيع السكان على المسطح الجغرافى لمصر حفاظاً على الأراضى الزراعية الخصبة ٠

---

١ - القرى وامتداداتها على الأراضي الزراعية :

ان النظام القروى التقليدى ولد أساساً من دورات زراعية ثابته ووسائل يدوية فى العمل والإنتاج وقيم وعلاقات اجتماعية مستقرة يمتد جذورها إلى أعماق التاريخ • وقد شكل النسيجَ الاجتماعى القروى التقليدى عنصران أساسيان أولهما العنصر الطبقى الذى كان يتحكم فى علاقات الشرائح المختلفة ذات الدخول المتباينه والذى قسم مجتمع القرية بدرجات متفاوتة بين ملاك وأجراء • أما العنصر الثانى فكان العنصر الأسرى الذى يربط أبناء الأسرة الواحدة رغم تفاوت أفرادها اقتصادياً فى وحدة متماسكة شبه قبلية • وكان هذا العنصر دائماً عاملاً مخففاً لحدة التباين الطبقى للمجتمع القروى •

وقد استمدت القرية قيمها السلوكية من منبعين دائمين أولهما الطبيعة الزراعية النهرية للحياة القروية وما تفرضه من مشاركة وتعاون اجتماعى • وثانيهما احساس دينى بالغ العمق استقر فى ضمير القروى المصرى منذ بدأ حياة الزراعة والاستقرار فى الوادى جنوباً والدلتا شمالاً • وقد جمعت هذه القيم أفراد القرية جميعاً فى شبه وحدة اجتماعية متجانسة رغم التباين الطبقى والتباين الأسرى فى ذلك الوقت • ومثل هذا النظام جعل من القرية وحدة منعزلة لها شخصيتها الانطوائية وذاتيتها الخاصه أما علاقاتها مع غيرها من القرى والمدن فلاتتعدى العلاقات الوظيفية الضرورية •

وقد انعكست طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية على تخطيط القرية فنراها دائماً عبارة عن كتلة سكانية دائرية الشكل تقريبا يحيط بها الطريق الخارجي لايزيد عرضه فى معظم الأحوال عن ستة أمتار ويتفرع منه طرق أخرى أقل فى العرض وغير مستقيمة وتتوغل داخل الكتلة السكانية • وقد يصل عرض بعض تلك الطرق الثانوية الى متر ونصف وغالباً ما تكون نهايتها مسدودة دون الالتقاء بممرات أخرى وهى جميعها ترابية • كما أثر النظام الاجتماعى الاقتصادى التقليدى تأثيراً كبيراً على طريقة بناء وتصميم المسكن الريفى بأقسامه المختلفة والتى تشمل قسم مغطى للمعيشة وقسم آخر للحيوانات والدواجن والتخزين والقسم الثالث عبارة عن فناء مكشوف تمتد الأنشطة المعيشية اليه • واستخدمت مواد البناء المحلية فى الانشاء فأقيمت أغلب المساكن من دور واحد بالطوب اللبن وقليل منها استخدم الطوب الأحمر ولم يتجاوز إرتفاعها دورين •

وعموماً فان مساكن القرية يتكون حوالى ١٠٪ منها من حجرة واحدة و٤٠٪ يتكون من حجرتين و٢٥٪ يتكون من ثلاث حجرات وأغلبية مساكن الريف لم يكن يتوفر بها الحد الأدنى من المتطلبات الصحية والأمنية نظراً لازدحامها بالأفراد وسوء الاضاءة والتهوية والافتقار الى مصدر للمياه النقية وإنعدام المرافق الصحية ودورات المياه ووجود المواشى داخل المسكن وتخزين الوقود والحاصلات الزراعية فوق الأسطح وما ينطوى عليه من أخطار الحريق •

ونتيجة لعوامل حضارية وللزيادة الكبيرة فى السكان اختل النظام التقليدى للقرية وأفسح المجال لمتغيرات جديدة • ويمكن أن نعزو سبب التغير فى التركيب الاجتماعى والسكانى للقرية إلى العوامل الآتيه :

١ - التغيير الاجتماعى الكبير الذى صاحب قوانين الاصلاح الزراعى فى أواسط هذا القرن وما نتج عنه من اختفاء الملكيات الكبيرة وظهور طبقة من صغار الملاك كانوا أصلاً معدمين أو اجراء وقد أدى هذا التغيير الى تقارب طبقى وعلاقات اجتماعية مختلفة عما كانت عليه فى الماضى •

٢ - التوسع فى التعليم العام بدرجاته المختلفة مما أتاح لصغار القرية وشبابها فرصة كبيرة للتعلم وترك الزراعة مهنة الآباء والأجداد والبحث عن مهن حضرية تتيح لهم فرصة أكبر لإرتقاء السلم الاجتماعى درجة بعد أخرى • وقد استقر عدد كبير من هؤلاء المتعلمين بالقرية اما لأن طبيعة عملهم قد استوجبت ذلك أو لعدم توفر مساكن كافية لهم بالمدينة •

وتجدر الاشارة هنا الى أن التوسع فى إنشاء الجامعات الاقليمية قد ساعد على إنتشار التعليم العالى كما ساعد على بعض الرواج الاقتصادى فى المجتمعات الريفية المحيطة بها .

٣ - التجنيد الاجبارى العام لمدة ثلاث سنوات ترك أثره الواضح فى سلوك ومظهر المجندين حتى بعد تركهم الخدمة العسكرية . وقليل منهم عاد الى ممارسة الزراعة أما الاغلبية فقد سعت الى العمل فى مهنة أخرى أما فى القرية أو فى المدن المجاورة .

٤ - تحسن وسائل المواصلات والاتصالات والاعلام قد ساهم فى إيجاد ارتباط أوثق بين القرية والمدينة واختفت تقريبا العزلة التقليدية التى حجبت القرية عن التفاعل الحيوى مع غيرها .

٥ - وقد ساعد التحسن الكبير فى الطرق الى سهولة الحركة السكانية سواء أكانت يومية أو موسمية فى الاتجاهين بين القرية والمدينة وأصبح من اليسير السكن فى احدهما والعمل فى الأخرى .

كما كان لدخول الكهرباء واستخدامها فى الإنارة والتوسع فى استخدام الأجهزة الكهربائية مثل التليفزيون قد أدى الى تغير العديد من العادات الريفية التى كانت مستقرة .

٥ - ومما ساهم مساهمة كبيرة فى التغيير الاجتماعى الريفى الهجرة الكبيرة الى الدول النفطية سعياً وراء دخول أكبر . لقد تجاوزت هذه الهجرة الموحلة الفردية وأصبحت اتجاهاً عاماً داخل القرية له تأثيره الكبير فى تغيير الحياة بها . واتسم سلوك هذه الطائفة بالمظهر الاستهلاكى الكبير ويهمنا هنا أن نذكر أن جزءاً كبيراً من مدخرات أبنائها تتجه فى المقام الأول نحو الاستثمار فى الاسكان وظهرت نتيجة لذلك ولأول مرة العمارات المتعددة الطوابق والتى يجرى عليها من تأجير أو تمليك ما يجرى على عمارات الحضر .

٦ - الاختفاء التدريجى للآلات الزراعية البدائية والتى استخدمت فى الزراعية منذ فجر التاريخ وإحلال الميكنة مكانها كما أن الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثه فى الزراعة والرى سيكون له أثره الاجتماعى والاقتصادى داخل القرية . كما ظهرت فى الأونة الأخيرة بعض القرى المنتجة لصناعات يدوية على درجة عالية من الجودة مثل السجاد والنسيج وأصبح لهذه القرى وظيفة مزدوجة زراعية صناعية فى آن واحد .

أدت هذه العوامل الى نشأة " طبقة جديدة " New Class على مجتمع القرية التقليدى لاتعمل بالزراعة ولكن تقوم غالباً بالخدمات العامه والحرف والمهن المساعدة التى وردت مع الحياة الجديدة . وازداد تدريجياً عدد أبناء هذه الطبقة حتى بلغوا أكثر من نصف تعداد القرية وهم إما من أبنائها أو من الوافدين إليها . كما ازداد أثرهم حتى يمكن القول أن مجتمعين متجاورين ولكن شبه منفصلين يعيشان الآن داخل القرية أولهما مجتمع تقليدى يعمل بالزراعة وثانيهما مجتمع جديد يعمل بمهن وحرف غير زراعية يتميز بأنه أقل تحسماً للمحافظة على القيم والعلاقات الاجتماعية التقليدية وأكثر رغبة فى إحداث تغييرات فى المجتمع الريفى تهدف الى التقليل من الفوارق الاجتماعية والفوارق الأسرية .

ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا التغير فى الحياة الريفية فى الحركة السكانية بين القرية والمدينة وما تحمله من نتائج . لقد أصبحت القرية مركز طرد سكانى الى المدينة وحمل هؤلاء الكثير من العادات الريفية الى موطنهم الجديد ويظهر ذلك أوضح ما يكون فى أسلوب استعمالاتهم للحيز المكانى الذى يعيشون فيه .

كما حملت الطبقة الجديدة الى القرية بعض مظاهر المدنية وقليل من ملامحها . ومع النمو المستمر لهذه الطبقة توارت الى الخلف الصبغة الزراعية التى كانت تصبغ تماماً الحياة الريفية فى الماضى وبذا فقد فقدت القرية ولأول مرة فى تاريخها تجانسها الاجتماعى التقليدى .

مع ظهور الشريحة السكانية الجديدة الغير زراعيه بقيم وتطلعات حضرية وإمكانيات كبيرة نسبياً أنشأت تجمعات سكنية - خارج كتلة القرية الدائرية - ذات شوارع طولية ومتقاطعة وهو النمط التخطيطي التقليدي للمدينة والذي يمكن معه الأمتداد المستمر على الأراضي الزراعية في الاتجاهات الأربع . وأعطت حدود الأحواض والملكيات الزراعية الشكل التخطيطي لهذه الامتدادات . كما أن الطرق الرئيسية بالقرية امتلأت على جانبيها بالورش الحرفية وورش إصلاح السيارات وبالمقاهي ومحلات البقالة والخضر والفاكهة وأصبحت هذه الطرق مجالاً حيوياً للنشاط الحرفي والتجاري داخل القرية شأنها في ذلك شأن طرق المدينة . كما ظهر وان كان بدرجة أقل النشاط المهني مثل عيادات الأطباء والصيدليات ومكاتب المحامين .

وامتدت الى القرية المرافق العامه مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي . ويتم الصرف دون معالجة على المصارف المجاورة وفي بعض الأحيان على الترع مباشرةً . ومع التوسع في الخدمات الاجتماعية أقيمت على الامتدادات العمرانية على الأراضي الزراعية المدارس والوحدات الصحية والمستشفيات الريفية والمراكز الاجتماعية وغيرها مما يحتاجه سكان القرية الزراعيين وغير الزراعيين .

لقد استخدمت في بناء الامتدادات الاسكانية الجديدة مواد مستوردة من المدينة مثل الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر وارتفعت بعض المباني الى أربعة أدوار وأحياناً إلى ستة أدوار . واستخدمت هذه المواد نظراً للاعتقاد بأن المباني الخرسانية أطول عمراً وأبهى مظهراً من المباني التقليدية كما أنها تجسد مقدرة مالية للمالك ومدعاة له بالتباهي . وأمتد التغير الى الكتلة السكنية القديمة فالمباني التي كانت قائمة بها بالطوب اللبن أخذت في الاختفاء تدريجياً وانشأت مكانها مساكن من الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر ذات طوابق متعددة . ومما يجب الاشارة اليه أن أغلب هذه المساكن غير جيدة الانشاء والتشطيب ولم تراع فيها المواصفات الفنية السليمة . وأقيمت باستخدام الحرفيين من أبناء القرية ولكن بدون إشراف فني يضمن جودتها .

ويمكن القول أن الامتدادات الجديدة تحمل الكثير من ملامح الاسكان العشوائي الذي أقيم حول المدن فالشوارع ضيقة مما يصعب التخديم عليها خاصةً في أوقات الطوارئ ودرجة التزاحم عالية والانارة والتهوية الطبيعية غير كافية والكثافة السكانية والبنائية فوق معدلها المقبول تخطيطاً . كما أن بناء المساكن الخرسانية المتعددة الأدوار بالكتلة البنائية القديمة للقرية وعلى نفس مخططها الأصلي - المناسب فقط للمباني البسيطة المنخفضة ذات الدور الواحد والمتجهة في تصميمها الى الداخل - ومع عدم وجود ضوابط للبروزات والفتحات الخارجية قد أدى الى أن المباني المقابلة على جانبي الحارة الواحدة قد اقتربت من بعضها البعض حتى كادت أن تتلاصق وتختفي معها الخصوصية التي كانت احدى السمات البارزة للتقاليد الريفية الأصيلة .

مع تعدد الأدوار أصبح العديد من الوحدات السكنية متاحاً إما بالتأجير أو بالتمليك لأبناء القرية أو لغيرهم مما دعى بعض العاملين بالمدن الى البحث عن مسكن لهم بالقرى المجاورة . كما ظهر إتجاه غير مألوف وهو تأجير وحدات سكنية داخل منزل مشترك لأفراد من خارج الأسرة الأمر الذي كان مرفوضاً تماماً من قبل إنطلاقاً من مبدأ الحفاظ على ذاتية الحياة الأسرية . ولذا دخل الاسكان الريفي لأول مرة السوق العقاري وتبعه بالضرورة تغير ملحوظ في الهيكل الاقتصادي للقرية .

لقد أدى الارتفاع الكبير في عدد الوحدات السكنية والكثافة البنائية العالية إلى زيادة كبيرة في أسعار الأراضي داخل الكتلة السكنية وخارجها حتى قاربت من مثيلاتها بالحضر مما دعى الكثير من الملاك - خصوصاً الغير مقيمين بالقرية - إلى إتاحة اراضيهم للامتداد العمراني بدلاً من إبقائها للزراعة .

فالعائد من بيعها كأرض بناء يفوق بكثير العائد منها كأرض زراعية ~~خصوصاً مع تحديد قيمة الإيجار لحساب المستأجر دون النظر بدرجة كافية إلى مصلحة المالك~~ .

ويمكن تلخيص بعض النتائج الهامه للتغير العمرانى بالقرية فيمايلى :

١ - إختفاء المنزل المشيد من مواد محلية والمتجه بمكوناته المعمارية نحو فناء داخلى . واختفى بذلك نمط تصميمى للعمارة المحلية كان ملائماً تماماً للبيئة الطبيعية والمناخية كما كان ملائماً لحياة الفلاح المصرى على مر العصور من العصر الفرعونى حتى وقتنا الحاضر . وتومى مراكز بحوث البناء فى مصر والخارج ضرورة الحفاظ على هذا الشكل التصميمى وتطويره واستخدامه فى مناطق الاصلاح الحديدة .

٢ - الاختفاء التدريجى للمسكن الذى يتسع للأسرة الممتدة أى المسكن الذى يعيش تحت سقفه ثلاثه أجيال : الأجداد والأبناء والأحفاد . والاتجاه نحو الوحدة السكنية ذات المساحة المحدودة الملائمة للأسرة الصغيرة باعتبارها انها أصبحت مع المتغيرات الجديدة نواه المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى على السواء .

مع هذا التغيير الجذرى الذى جرى أساساً فى الأربعين سنة الماضية زادت الكتلة العمرانية زيادة مفرطة وبلا ضوابط على حساب الاراضى الزراعية المحيطة بها وامتدت القرى حتى تلاحمت مع بعضها البعض. ولوقف هذا الزحف العشوائى تحتاج القرى الى تخطيط يتحدد معه نطاقها العمرانى ولايسمح إطلاقاً بتجاوزه. وتخصص الفراغات داخل هذا النطاق للامتداد مستقبلاً . كما يتحدد مع التخطيط الارتفاعات الرأسية المسموح بها والكثافات السكانية والبنائية .

كما يجب إعادة النظر فى النظام الادارى للقرى وتطويره لكى يكون قادراً على إحتواء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم مساراتها وأيضاً لكى يتمكن من الهيمنة على شئون القرية داخل كردونها وداخل نطاقها العمرانى بما فى ذلك الاشراف على امتدادها الأفقى والرأسى ووقف الاعتداء تماماً على أراضيها الزراعية .

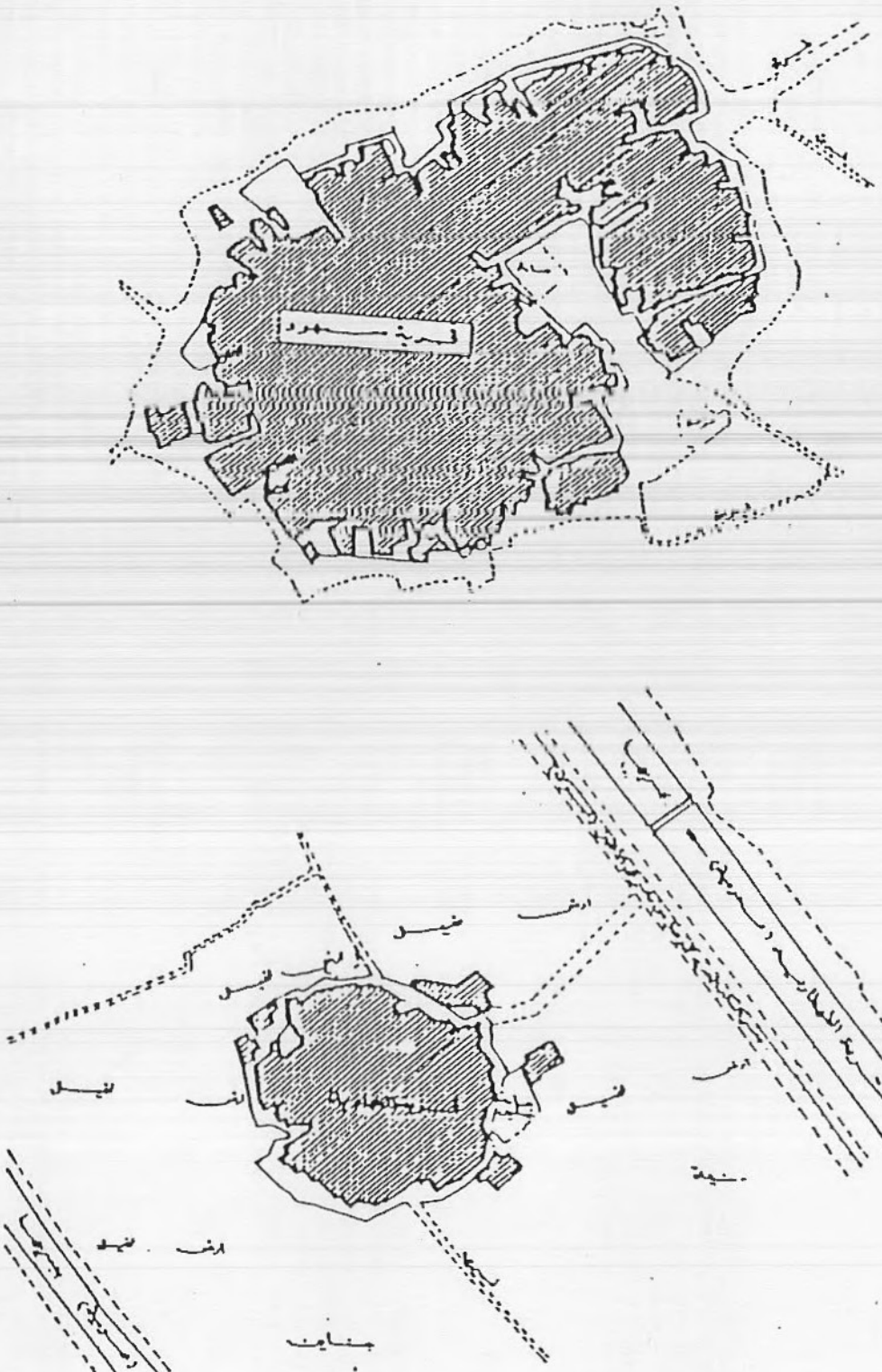

قريتي الحماد وسمهود ويظهر بوضوع الكتلة السكنية الدائرية الشكل محاطة بالطريق الدائري .

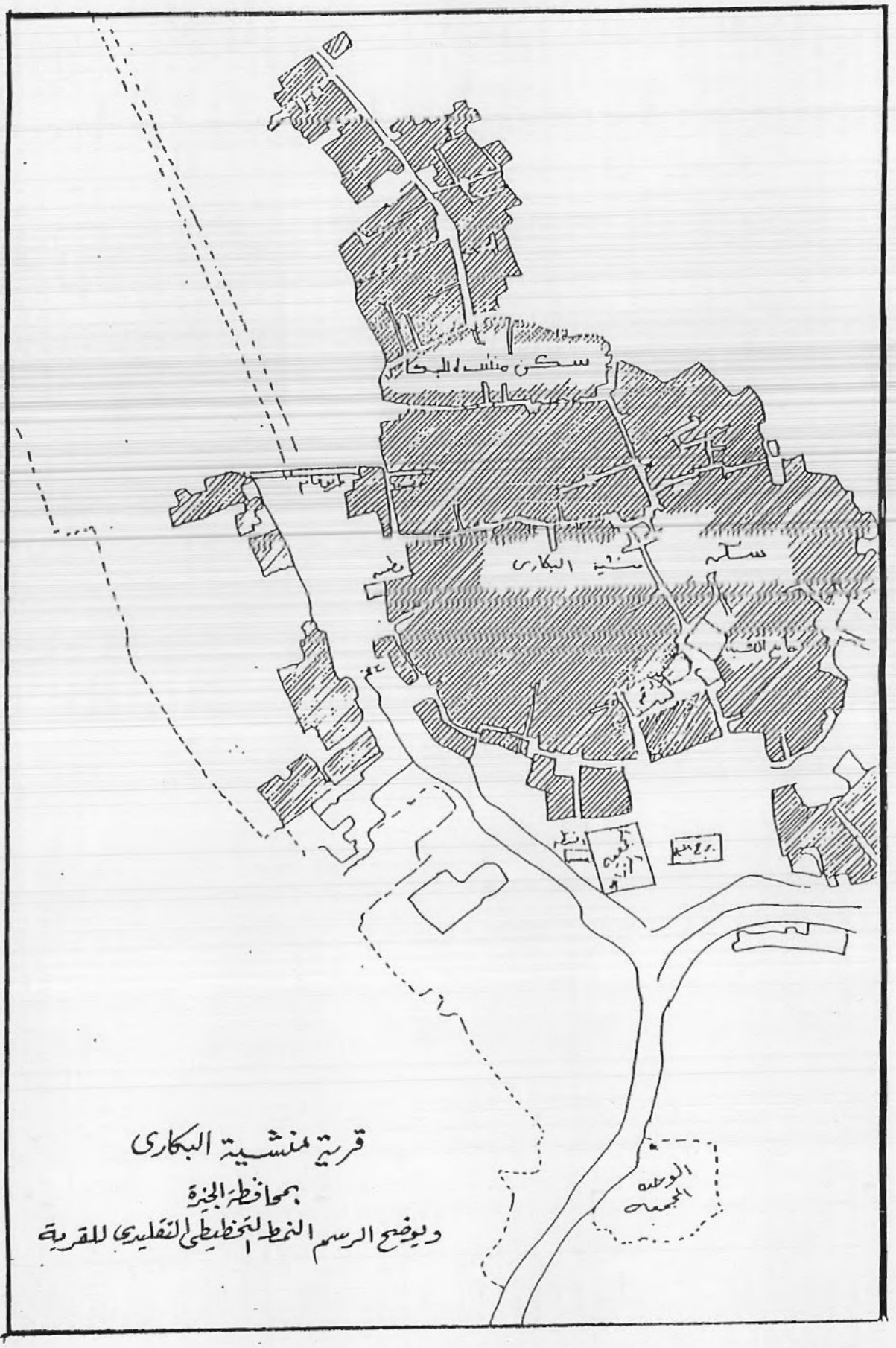

قرية منشية البكارى
بمحافظة الجيزة
ويوضح الرسم النمط التخطيطى التقليدى للقرية

محافظة الشرقية
قرية التلين - مركز منيا القمح

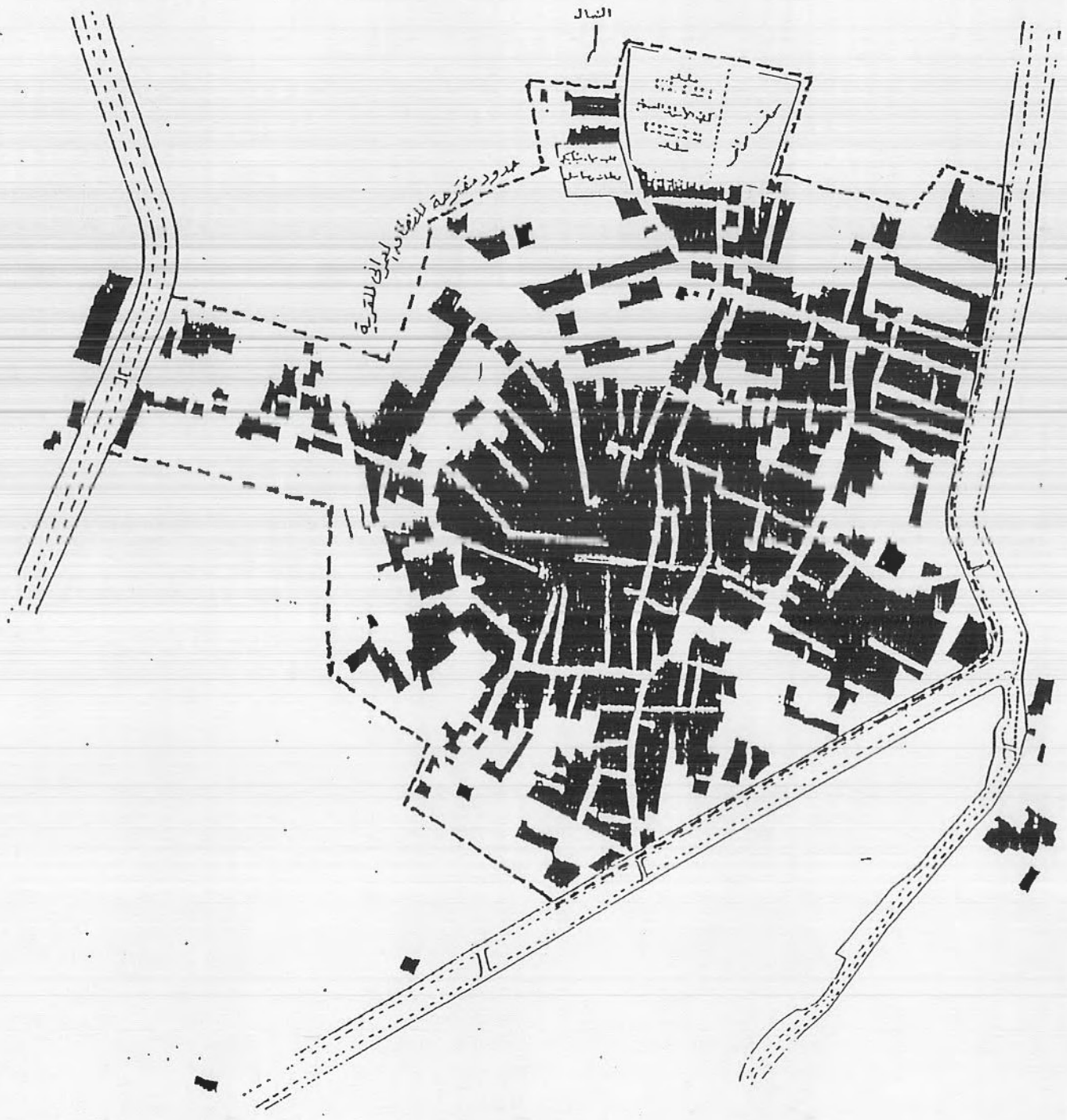

رسم يوضح الكتلة البنائية للقرية المحاطة بالطريق الدائري
والامتدادات الإسكانية خارجها.
وحدود مقترحة لنطاقها العمراني

٢- الامتداد الحضرى على الأراضى الزراعية :

من الملاحظ أن امتداد المدن على الأراضى الزراعية كان أكثر خطورة من امتداد القرى عليها • ويرجع الامتداد الحضرى الكبير على الأراضى المحيطة بالمدن الى أسباب ثلاث أولها الزيادة الطبيعية فى سكان الحضر وثانيها الهجرة المستمرة من سكان الريف الى المراكز الحضرية خصوصاً التى تتوفر فيها مقومات الجذب السكانى وثالثها انشاء العديد من المشروعات الصناعية والمشروعات الخدمة حول المدن وداخلها وقد لاتقتصر هذه الخدمات على المدينة وحدها بل يمتد نطاقها الى المحافظة كلها وأحياناً الى المحافظات المجاورة • كل ذلك أدى الى أن معدل الزيادة السكانية بالمدن وبالتالى معدل الامتداد العمرانى كان أكبر كثيراً من معدل الزيادة بالقرى وفاق الفاقد فى الأراضى الزراعية نتيجة امتداد المدن عليها، ما فقد نتيجة الامتدادات القروية وكاد أن يبلغ أربعة أمثاله •

وفيما يلى جدول يبين مدى التصاعد المستمر فى نسبة سكان الحضر الى نسبة سكان الريف :

السنه	النسبه المئوية للسكان فى الريف	النسبه المئوية للسكان فى الحضر
١٩٠٧	٨١	١٩
١٩١٧	٧٩	٢١
١٩٢٧	٧٢	٢٨
١٩٤٧	٦٧	٣٣
١٩٦٦	٦٠	٤٠
١٩٧٠	٥٨	٤٢
١٩٧٦	٥٦	٤٤
١٩٨٦	٥٦	٤٤

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة سكان الحضر الى مجموع السكان كان ١٩٪ عام ١٩٠٧ ثم ارتفع الى ما يقرب من ٤٤٪ عام ١٩٨٦ ومن المتوقع أن هذه النسبة سوف تستمر فى الزيادة حتى تصل الى حوالى ٥٥ ٪ فى نهاية هذا القرن •

وتتمثل وظائف المدينة المصرية أساساً فى إنها ما يلى :

١ - مركز ادارة الاقليم أو ادارة مجموعة القرى التى تدخل فى نطاق مسئولياتها الادارية وهو ما يطلق عليها فى النظام الادارى الحالى " بالمركز " •

٢ - مركز صناعة الأدوات والمهمات التى تستخدم فى الزراعة التقليدية كالمحاريث والسواقى وغيرها •

٣ - مركز تجميع وتخزين المحاصيل الزراعية أما لاعادة توزيعها أو تصديرها للخارج •

٤ - مركز تصنيع المنتجات الزراعية كحلج القطن وصناعات النسيج والزيوت وغيرها •

٥ - مركز تجارى للاقليم أو المنطقة المحيطة بالمدينة كما انها مركز تسويق الحاصلات الزراعية والبذور والأسمدة اللازمة للزراعة •

من ذلك يتبين لنا أن المدينة المصرية كانت دائماً مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط والنظام الزراعى الذى ساد البلاد أحقاباً طويلة • أن القرية والمدينة هما فى حقيقة الأمر قطبان لنمط واحد

من الحياة هى الحياة الزراعية ذات الدورات المنتظمة وإختلاف التخطيط والعمران بينهما إنما يعكس الإختلاف بين طبيعة الانتاج من ناحية وطبيعة التسويق والادارة والتصنيع من ناحية أخرى لنشاط معيشى واحد وهو الزراعة النهرية ٠

نشأت المدن على إمتداد النهر وفروعه والترع المتفرعة منه وهى عبارة عن كتلة بنائية أما دائرية أو شريطية ويتلخص نمطها التخطيطى فيما يلى :

١ - وجود شريان أساسى فى قلب المدينة تقع على جانبيه الأنشطة التجارية والترفيهية والمهنية الرئيسية وغالباً ما يبدأ هذا الشريان بمحطة السكة الحديد ٠ وهو يمثل عصب المدينة ومركزها العمرانى ٠ وغالباً ما تكون هناك محاور أخرى ثانوية أما عمودية أو موازية للمحور الرئيسى وتعتبر الأنشطة بها امتداداً لأنشطة الشريان الأساسى ٠

٢ - يتفرع من الشريان الرئيسى والمحاور الفرعية طرق أقل إتساعاً وتمتد داخل الكتلة السكنية للمدينة وتقع عليها الخدمات المرتبطة مباشرةً بالسكن والسكان ٠

٣ - تمتد واجهة المدينة بطول النهر أو الترعة التى تقع عليها ٠ وتشتمل على المبانى الإدارية والبنوك والفنادق ودور العبادة بجانب بعض المساكن المتميزة ٠

٤ - تشتمل الكتلة السكنية الرئيسية على سكن الطبقة الوسطى ويقع على حوافها أحياناً بعض الأحياء الحرفية ويختص كل حى بها بحرفة واحدة مثل حى الصيادين والصاغة والحدادين وغيرها ٠ وهى بذلك أشبة بقاهرة العصور الوسطى حيث يجتمع أبناء الحرفة الواحدة فى حى واحد مثل الصاغة والخيامية والمقربلين ٠ وما شابهها ٠

٥ - يقع فى أطراف المدينة حى متميز يسكن فيه الطبقة العليا من المجتمع الحضرى وأبناء الجاليات الأجنبية بمعدلات تخطيطية ومعمارية تفوق كثيراً المعدلات السائدة فى المدينة الأصلية ٠

ويشتمل التركيب الاجتماعى للمدينة على الطبقة الوسطى بشرائحها المتعددة وكان قلب هذه الطبقة شريحة الموظفين بمستوياتهم المختلفة ٠ وكان وجود الجاليات الأجنبية الكبيرة مثل اليونانيين والايطاليين والأرمن والجالية الاسرائيلية - التى تكاثر عددها وعظم شأنها فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية - احدى المظاهر الرئيسية للمجتمع الحضرى ٠ ولم يكن الوجود الأجنبى منفصلاً أو منعزلاً بل كان جزءاً عضوياً من النسيج الاجتماعى للمدينة ٠ ويمكن القول بصفة عامة أن المجتمع الحضرى - شأنه فى ذلك شأن المجتمع الريفى - كان مجتمعاً متماسكاً ومتجانساً وكانت له قيمه الاجتماعية والدينية المستقرة ٠

خلال الأحقاب الأربع الأخيرة استجد على مجتمع المدينة متغيرات جذرية عميقة أفقدته تجانسه الذى عرف طويلاً به ٠٠ ويمكن إيجاز هذه المتغيرات فيما يلى :

١ - أنشأ حول المدينة وداخلها العديد من الصناعات حتى أصبحت الصناعة إحدى الوظائف الهامة التى أضيفت الى الوظائف التقليدية لها ٠ ومن الملاحظ أن توطين المنشآت الصناعية بين المدن قد تم بطريقة غير متساوية فقد استحوز اقليم القاهرة الكبرى واقليم الاسكندرية وحدهما على أكبر قدر من المنشآت إذ يصل حجم المنشآت الصناعية بهما الى ما يقرب من ٥٠ ٪ من الحجم الكلى لهذه المنشآت ووزع الباقى على المدن الأخرى ولكن بتفاوت واضح ٠

٢ - إنشاء الجامعات الاقليمية وفروعها والمعاهد العليا فأصبحت المدن مركزاً للتعليم الجامعى والعالى بعد أن كان ذلك قاصراً فقط على القاهرة والاسكندرية وقد أحدث ذلك تغييراً أساسياً فى الهيكل الاجتماعى والعمرانى للمدينة • فقد أنشأت جامعات قناة السويس والزقازيق والمنصورة وطنطا والمنوفية والمنيا وأسيوط بجانب جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان والأزهر والاسكندرية وأنشأت فروع لهذه الجامعات بمدن بور سعيد وبنها وكفر الشيخ ودمنهور والفيوم وبنى سويف وسوهاج وأسوان •

٣ التوسع فى القطاع العام توسعاً كبيراً أدى الى أن شريحة الموظفين بالمدينة لم تعد قاصرة على موظفي الحكومة بل شملت موظفى شركات وهيئات القطاع العام وأصبحت هذه الشريحه أكبر حجماً وأعمق أثراً على المدينة وعمرانها عما كانت عليه فى الماضى •

٤ - تم ربط العديد من المدن بشبكة قومية من الطرق السريعة وقد ساعد ذلك كثيراً على نمو هذه المدن بمعدل أكبر من معدل نمو المدن التى لاتقع على هذه الطرق • فمن الملاحظ مثلاً أن معدل نمو مدن لبنها وطنطا ودمنهور والتى تقع على الطريق الزراعى السريع بين القاهرة والاسكندرية فاق معدل نمو مدن أخرى بعيدة عنه مثل كفر الشيخ وشبين الكوم • وأنشأت بهذه المدن وبطول الطرق السريعة الخدمات اللازمة للمسافرين عليها مثل الاستراحات والمقاهى والفنادق والموتيلات وكذلك محطات خدمة السيارات وورش الاصلاح والصيانة •

٥ - إختفاء العنصر الأجنبى من المجتمع الحضرى • وبصرف النظر عن الاعتبارات السياسية فان إختفاء هذا العنصر لم يكن دائماً فى صالح عمران المدينة •

٦ - أدى إلغاء نظام البلديات وإستبداله بنظام الحكم المحلى - وأحياناً يسمى نظام الادارة المحلية - إلى نقل مركز ثقل الاهتمام من المرافق والخدمات البلدية الى مجالات أخرى • مما أدى إلى إهمال ملحوظ لهذه المرافق والخدمات وعدم إحكام الرقابة على قوانين التنظيم والمبانى داخل المدينة وفى امتداداتها إلى الخارج •

نتيجة للمتغيرات السابق ذكرها ونتيجة للزيادة السكانية الكبيرة فقد امتدت المدينة فى كل إتجاه ممكن على الأراضى الزراعية الخصبه المحيطة بها متجاوزة فى ذلك الحدود التى كانت تحدها فى الماضى مثل الترع وشريط السكة الحديد وغيرها • وساعد فى هذا الامتداد وتآكل الأرض الزراعية استشراء الاسكان العشوائى بدون ضوابط استشراءاً كبيراً اذ تبلغ نسبة الوحدات السكنية العشوائية التى أقيمت حول مدينة بنى سويف مثلاً فى المدة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٨١ حوالى ٩٠٪ من مجموع الوحدات التى انشئت خلال هذه الفترة •

تتسم المدن المصرية بصفة عامه بعدم التناسق فى تسلسل أحجامها • ففى التناسق المتزن يبلغ متوسط حجم المدينة فى مجموعة من المدن المتشابهة نصف متوسط حجم المدينة فى الشريحة السابقة لها وضعف حجم المدينة فى الشريحة التالية لها • ولكن الوضع يختلف تماماً فى المدن المصرية • فمدينة القاهرة ومدينة الاسكندرية يمثلان المدن العملاقة • ويبلغ حجم الاولى حوالى ١٣ مليون نسمة وحجم الثانية حوالى ٤ مليون نسمة يليهما شريحة المدن المتوسطة وهى فى أغلبها عواصم المحافظات • وينفخض حجم كل من هذه المدن عن حجم المدن العملاقة إنخفاضاً كبيراً ومفاجئاً إذ يتراوح بين ١٠٠ ألف و ٤٠٠ ألف نسمة • ويبلغ عدد هذه المدن المتوسطة الحجم ٢٨ مدينة • ويلى ذلك شريحة المدن الصغيرة وعددها ١٦١ مدينة ويتراوح عدد سكانها بين ١٠ الاف و ٧٥ الف نسمة • ولاتقتصر الفروق الواسعة بين هذه الشرائح الثلاث على عدد السكان فقط بل تمتد أيضاً وبصورة أوضح الى أنشطتها الاقتصادية وكذلك الى كثافات السكان فيها فتبلغ أقصاها فى المدن العملاقة وأدناها فى المدن الصغيرة •

ومن ناحية أخرى تنقسم المدن والمراكز الحضرية المصرية الى مجموعات عامة لكل مجموعة خصائصها الذاتية • وأول هذه المجموعات هى مدن وسط الدلتا المحاطة بالأراضى الزراعية من كل جانب مثل شبين الكوم وبنها وطنطا والمحلة الكبرى والمنصورة ودمنهور والزقازيق •

وثانى هذه المجموعات هى المدن الواقعة على النيل فى صعيد مصر مثل بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان • وان كانت المتغيرات التى استجدت على مدن الدلتا هى نفسها التى استجدت على مدن الصعيد إلا أن هذه المدن الأخيرة تنفرد بإمكانية الامتداد الأفقى على الصحراء الشرقية فى الشاطىء المقابل من نهر النيل • وهى ميزة ليست متاحة لمدن الدلتا المحاطة بالأراضى الزراعية الخصبة من كل ناحية •

أما المجموعة الثالثة فهى المدن الساحلية وهى عادة ليست مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الزراعى المباشر بل هى غالباً ذات نشاط تجارى بجانب النشاط الادارى والصناعى مثل دمياط وبور سعيد والسويس •

وتتمثل المجموعة الرابعة فى المراكز الحضرية الكبرى فى القاهرة والاسكندرية • ان ربع سكان حضر مصر يسكنون فى القاهرة وحدها • ومعدل النمو السكانى والحضرى فى هذين المركزين فاق معدل النمو فى المدن الأخرى كما انهما يمثلان أكبر مراكز استقطاب للهجرة الداخلية مما جعلهما ينفردان بمشاكل خاصة بهما • وغنى عن الذكر أن التركيز المكثف المستمر للأنشطة الادارية والصناعية والتجارية فى هذين المركزين قد ساعد كثيرا على النمو السكانى والعمرانى المشار اليهما •

ومن الملاحظ أن هذه المدن بأنواعها المختلفة ليس لها تخطيط تفصيلى معتمد ومقنن يحدد النطاق العمرانى للمدينة واستخدامات الأراضى بها والكثافة البنائية والسكانية ونوعية الأنشطة بكل حى من أحيائها ويحدد كذلك محاور الامتدادات الحضرية لها • وفى غيبة هذا التخطيط امتدت المدن عشوائياً على الأراضى الزراعية المحيطة بها بجانب ما حدث لها من تشوه عمرانى داخلى •

ولكل مجموعة من مجموعات المدن نمطها فى الامتداد على الأراضى الزراعية • فالمجموعة الأولى هى مدن الدلتا المحاطة تماماً بالأراضى الزراعية فقد امتدت فى كل الاتجاهات وكانت أشبة بدائرة دائمة الاتساع والزحف على ما حولها من أراضى زراعية • وليس نادراً أن تبتلع المدينة فى نموها القرى المحيطة بها والتى لاتلبث أن تصير جزءاً عضوياً من النسيج الحضرى للمدينة كما أنه ليس نادراً أن تلتصق مدينتان متجاورتان ويختفى الحد الفاصل بينما •

أما المجموعة الثانية وهى مدن الصعيد فيقع أغلبها فى الوادى الأخضر غرب النيل • وامتدت هذه المدن على الأراضى الزراعية المحيطة بها شأنها فى ذلك شأن مدن الدلتا رغم وجود الصحراء الشرقية متاحة على الضفة الأخرى من النيل • وكان من الممكن أن يكون الامتداد على هذه الصحراء ولكن لإمكانية توفير المياه على الجانب الغربى ونظراً لعدم وجود تخطيط يوجه مسار الامتداد كان أيسر على الأفراد وكذلك على أجهزة الدولة أن تقيم مشروعاتها السكنية والخدمية على الأراضى الزراعية دون النظر الى النتائج الوخيمة التى ترتبت على ذلك •

أما أمتدادات المجموعة الثالثه وهى المدن الساحلية فقد أخذت شكلاً شريطياً بطول الساحل • ولما كانت هذه المدن بعيدة أصلاً عن الأراضى الزراعية فان الفاقد فى الأراضى نتيجة امتداد هذه المدن يكاد لايذكر •

أما المجموعة الرابعة والتى تشمل اقليم الاسكندرية واقليم القاهرة الكبرى فان الامتداد بها اتجه نحو كل من الأراضى الزراعية والصحراء . ولكن الامتداد على الأراضى الزراعية فاق كثيراً الامتداد على الصحراء ولنفس أسباب امتداد المجموعة الثانية وهى امكانية توفر المياه والخدمات وعدم وجود سياسة رشيدة تهدف الى توفير المواقع المناسبة والمزودة بالمرافق والمتاحة بشروط ميسرة كبديل للانتشار العشوائى فوق الأراضى الزراعية حولها . ولقد فقد اقليم القاهرة نتيجة لذلك أراضى زراعية شاسعة فى مناطق شبرا الخيمة وقليوب وإمبابه والجيزة والمعادى كان من الممكن حمايتها والمحافظة عليها .

وتوضح الرسومات بالصفحات من ١٥ إلى ١٨ امتدادات القاهرة الكبرى على الأراضى الزراعية خلال النصف الأخير من هذا القرن كما توضح الرسومات بالصفحات من ١٩ إلى ٢١ كيف تحولت منطقة إمبابه خلال نفس الفترة من أراضى زراعية الى إسكان متكدس عشوائى بالغ الكثافة البنائية والسكانية وقد صارت هذه المنطقة بسبب بيئتها العمرانية المتدنية - بجانب أسباب أخرى - مرتع خصب للجرائم والتطرف والارهاب .

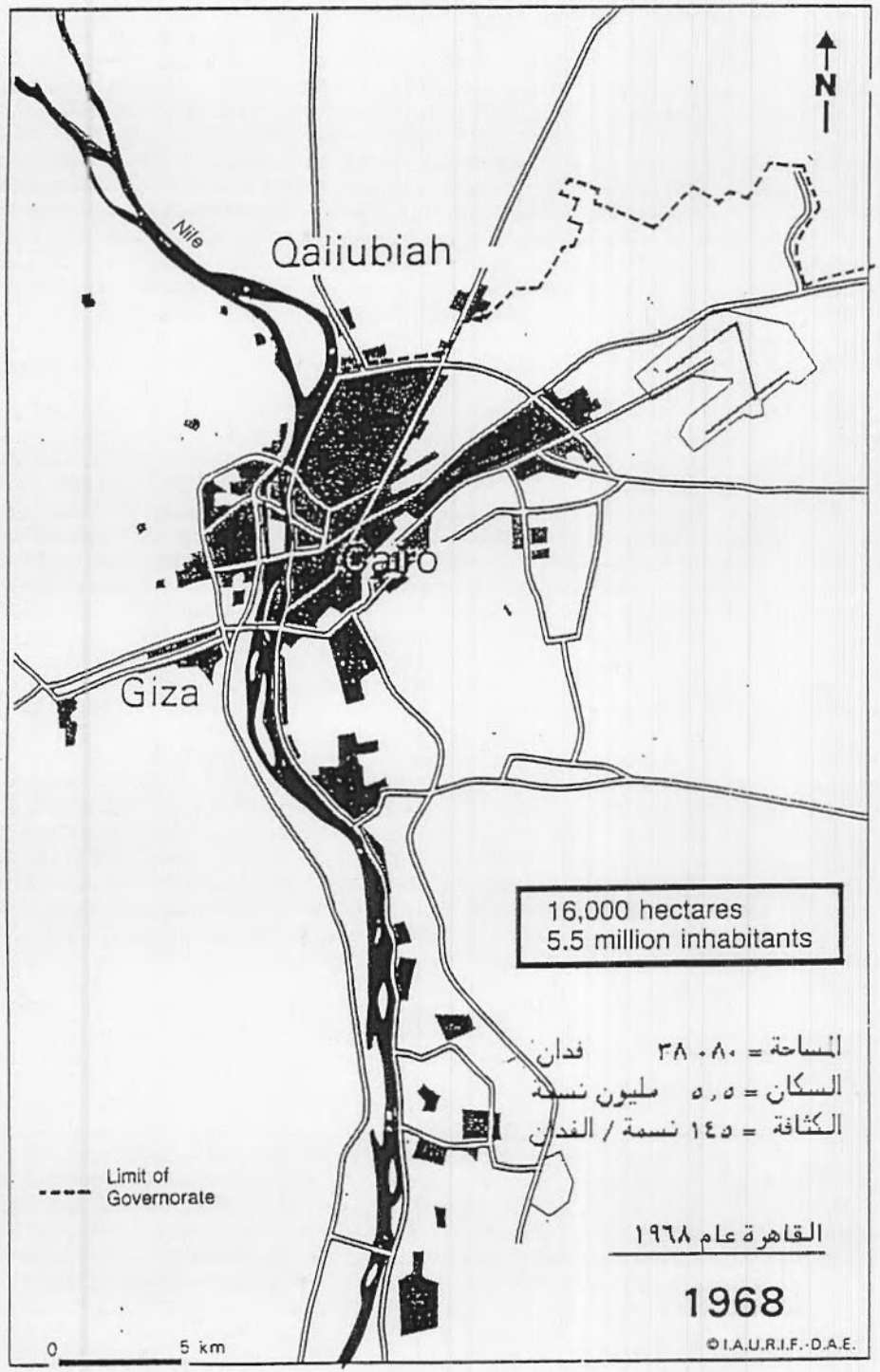
N
Nile
Qaliubiah
Cairo
Giza
16,000 hectares
5.5 million inhabitants
المساحة = ٣٨٠٨٠ فدان
السكان = ٥,٥ مليون نسمة
الكثافة = ١٤٥ نسمة / الفدان
Limit of Governorate
القاهرة عام ١٩٦٨
1968
0
5 km
©I.A.U.R.I.F.-D.A.E.

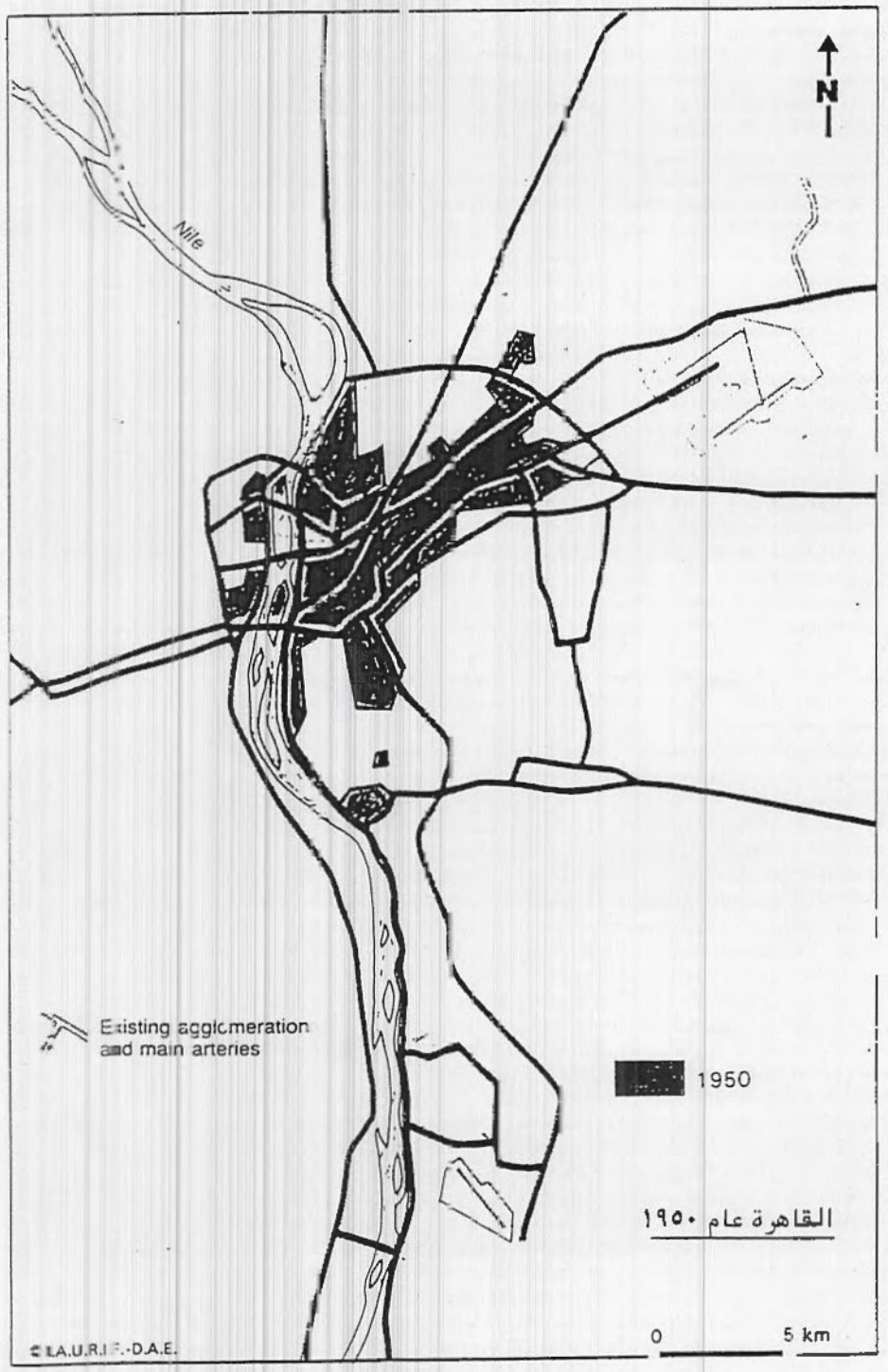
N
Nile
Existing agglomeration and main arteries
1950
القاهرة عام ١٩٥٠
0
5 km
©I.A.U.R.I.F.-D.A.E.

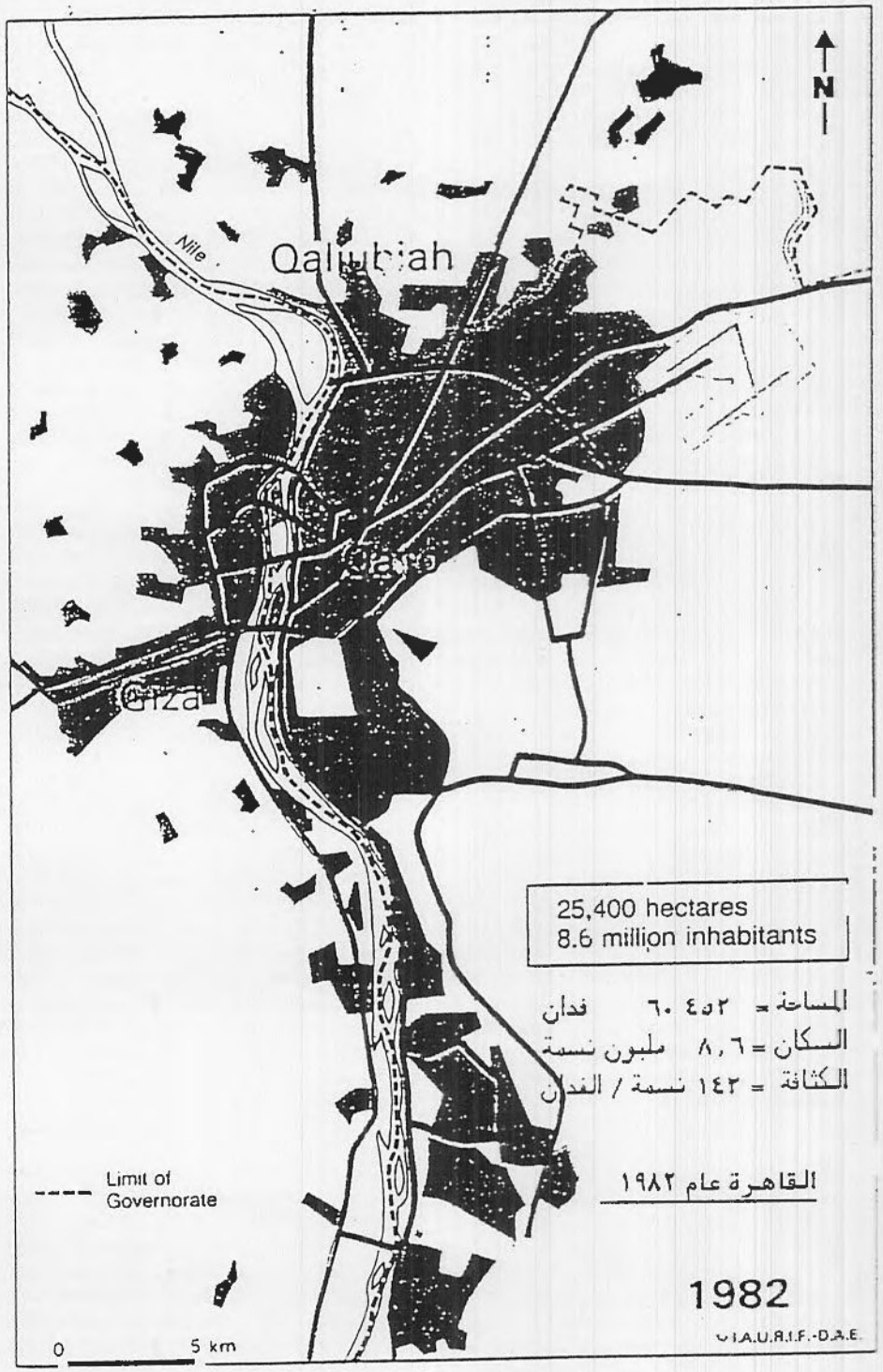
N
Nile
Qaliubiah
Cairo
Giza
25,400 hectares
8.6 million inhabitants
المساحة = ٦٠ ٤٥٢ فدان
السكان = ٨,٦ مليون نسمة
الكثافة = ١٤٢ نسمة / الفدان
Limit of Governorate
القاهرة عام ١٩٨٢
1982
0
5 km
©I.A.U.R.I.F.-D.A.E.

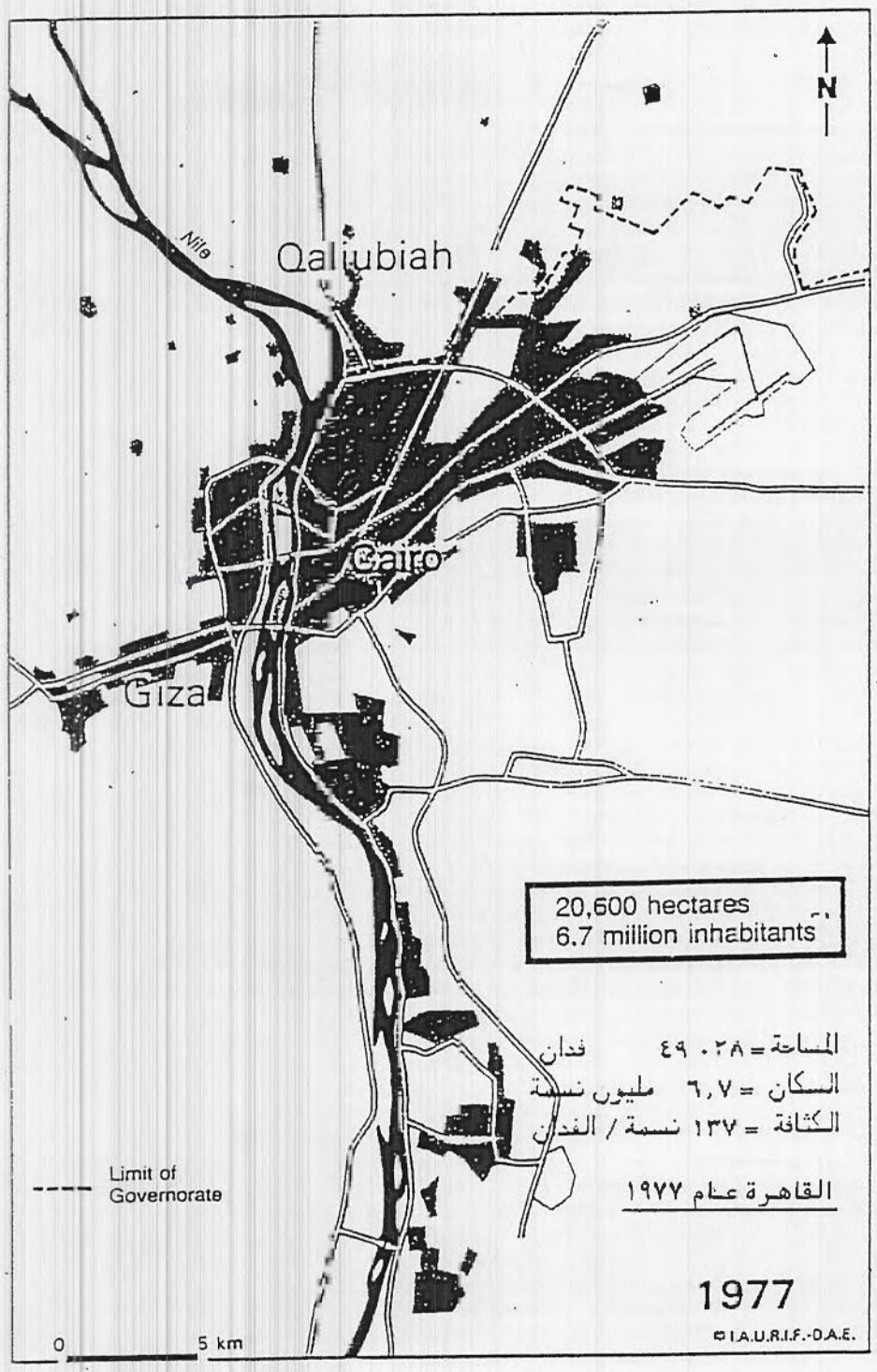
N
Nile
Qaliubiah
Cairo
Giza
20,600 hectares
6.7 million inhabitants
المساحة = ٤٩ ٠٢٨ فدان
السكان = ٦,٧ مليون نسمة
الكثافة = ١٣٧ نسمة / الفدان
Limit of Governorate
القاهرة عام ١٩٧٧
1977
0
5 km
©I.A.U.R.I.F.-D.A.E.

The 1989 land cover/use map of Greater Cairo

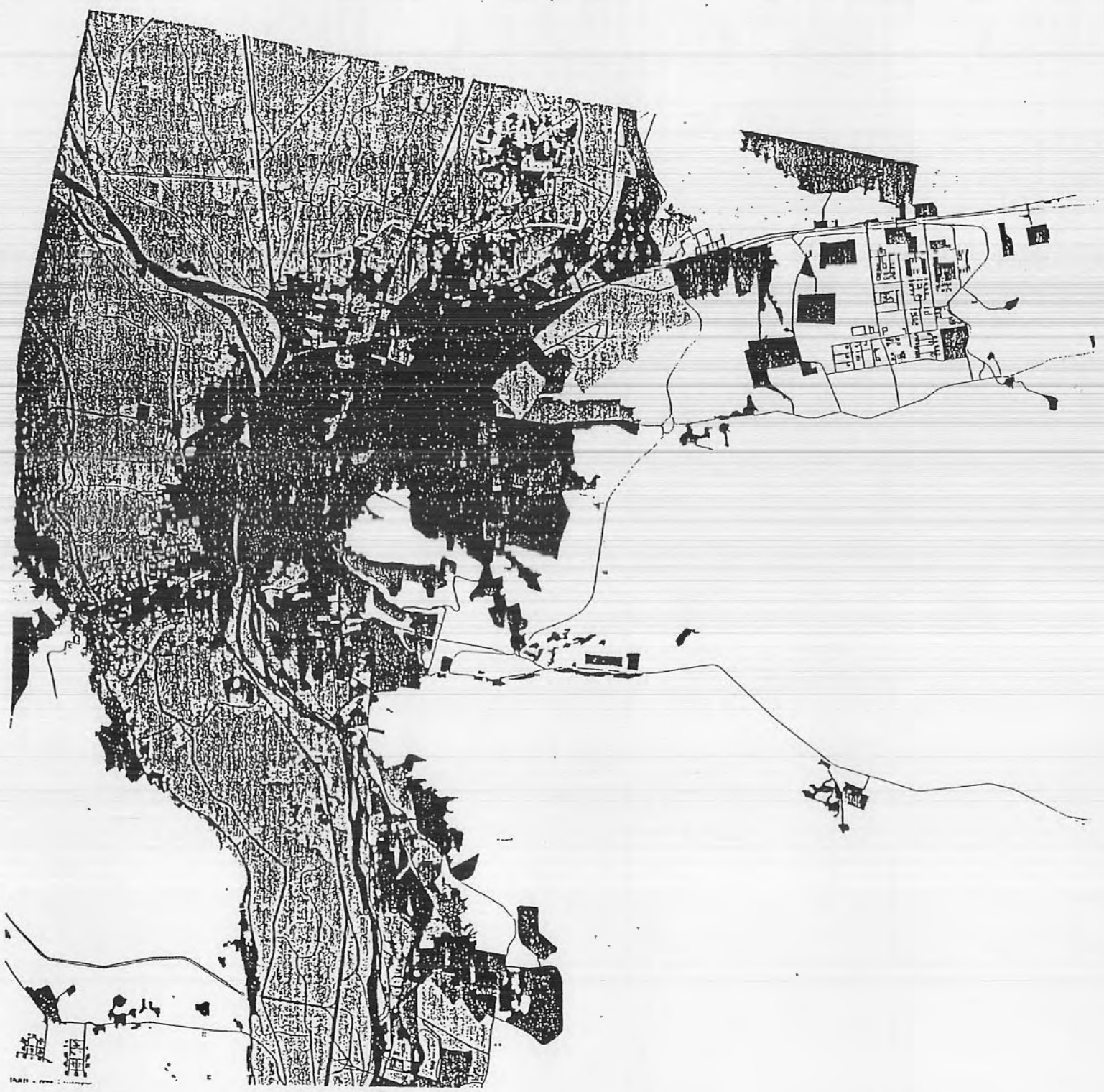

القاهرة الكبرى عام ١٩٨٩

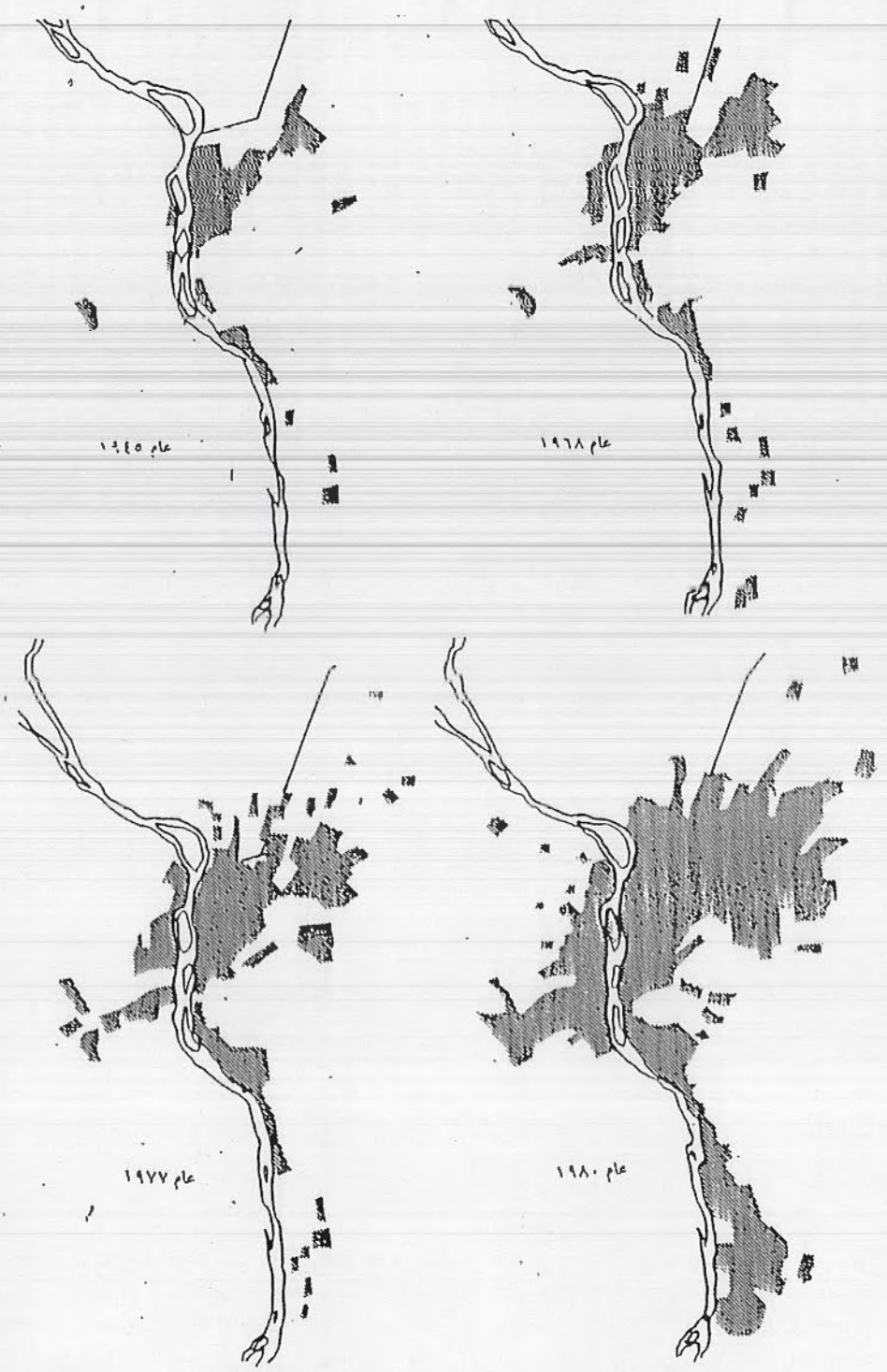

رسم توضيحي يبين امتدادات القاهرة
«منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٠»

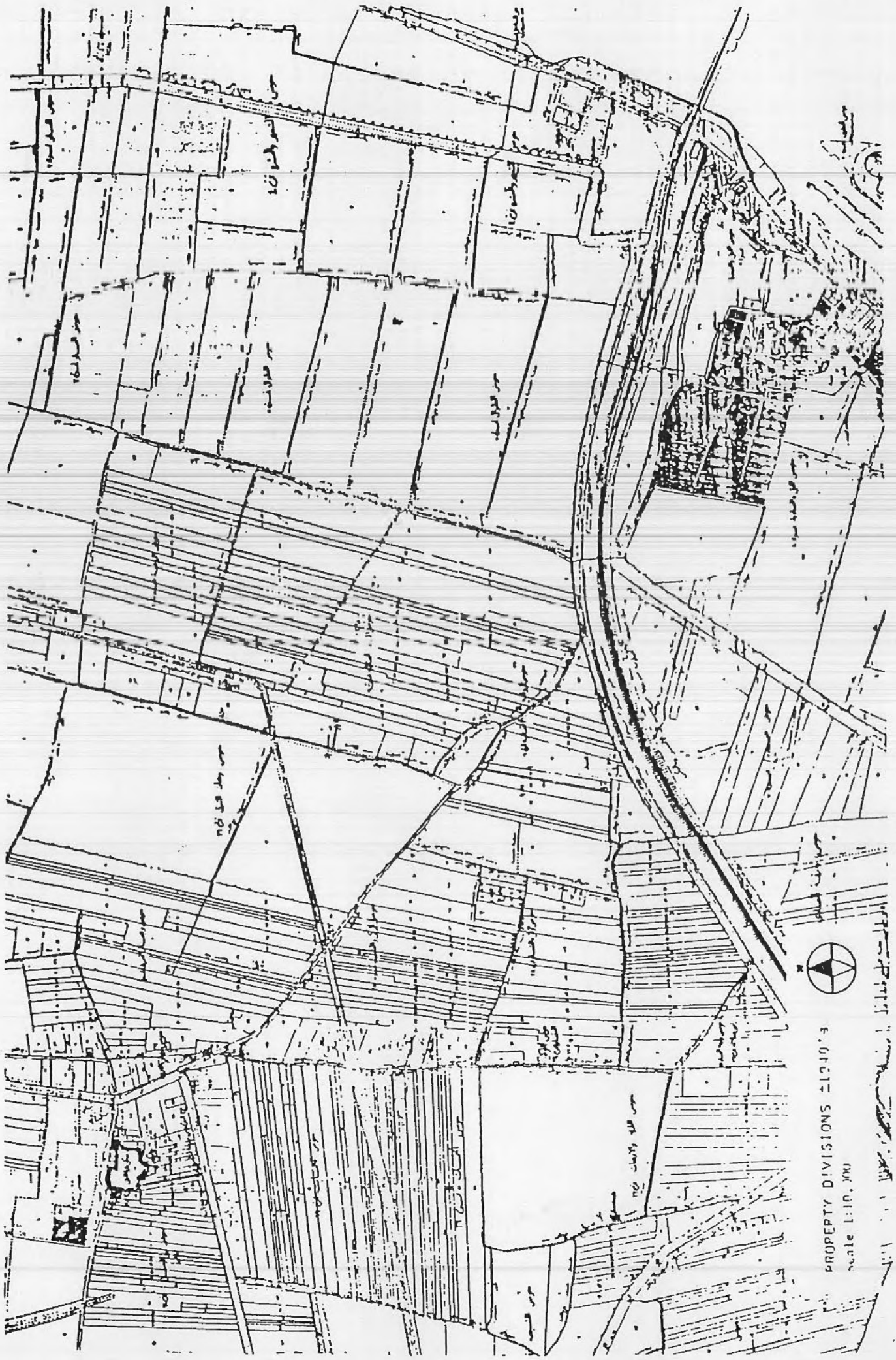

منطقة إصابة عام ١٩٤٠

منطقة إمبابة عام ١٩٩٢

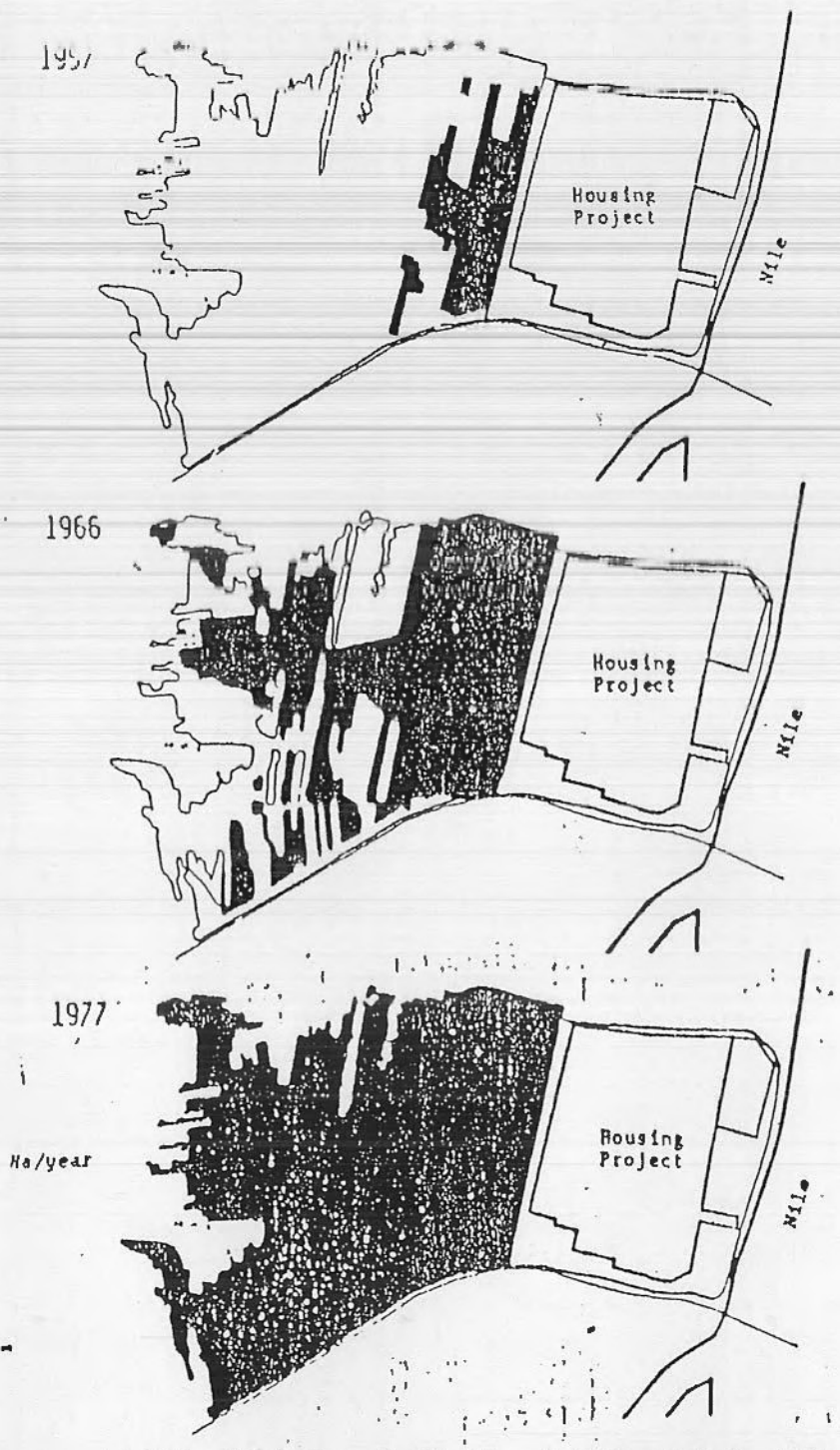

الامتداد على الاراضى الزراعية بمنطقة امبابـــة فى الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٧٧

٣ - التخطيط الاقليمى وإعادة توزيع السكان :

لقد كان من الممكن إيقاف الامتدادات العمرانية على الأراضى الزراعية أو على الأقل حصرها فى أضيق الحدود لو كانت هناك مناطق تنموية جديدة خارج الدلتا والوادى لها مقومات الجذب السكانى تكون قادرة على إمتصاص جزء كبير من الزيادة المستمرة فى إعداد السكان . وتحديد هذه المناطق مع تحديد طبيعة الأنشطة التى يمكن أن تقام عليها والنمط المعيشى الملائم لها لايمكن أن يأتى إلا بعد إجراء دراسة تخطيطية اقليمية شاملة على كامل المسطح المصرى . والهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى تصور عام لتوزيع أمثل للسكان والأنشطة الاقتصادية والمعيشية على الحيز المكانى المصرى بأكمله .

أن الحيز المعمور حالياً ، وهو يمثل حوالى ٤٪ فقط من المساحة الكلية لمصر - عبارة عن شريط ضيق زراعى يمتد بجوار النيل بطول البلاد من الجنوب الى الشمال بانحناءات هادئة ثم ينفرج فى شبه مروحة فى طرفه الشمالى . ويعيش فى هذا الجزء ٩٤٪ من مجموع سكان مصر . أما الجزء الباقى وهو الأكبر فله طبيعة ايكولوچية مختلفة تماماً عن الأول . فهو فى مجموعه صحراوات جافة تكاد تخلو من المستقرات البشرية فيما عدا بعض الجيوب المنعزلة فى واحات متفرقة ويسكنه حوالى ٦٪ فقط من مجموع السكان .

يقسم الشريط الأخضر المأهول الجزء غير المأهول إلى قسمين كادا أن يكونا متساويين فى المساحة احدهما النصف الشرقى وهو عبارة عن الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء . والآخر النصف الغربى وهو الصحراء الغربية . ويتسم الجزء الشرقى بالجبال والتضاريس العالية بينما يتسم الجزء الغربى بالتسطيح والمنخفضات المتسعة . وبمعنى آخر فان الحيز الجغرافى المصرى ينقسم الى ثلاث شرائح طولية متوازية ومتتالية وتمتد من الجنوب الى الشمال . وهذه الشرائح الثلاث متباينه أشد التباين جغرافياً وايكولوچياً والخط الفاصل بينها واضح تماماً يكاد يشبه الخط الفاصل بين اليابس والماء . أى انه ليس هناك تدرج فى الطبيعة الايكولوچية بين شريحة وأخرى والانتقال بينها يكاد يكون شبه مفاجىء . وينتهى اليابس على الجانبين الشمالى والجنوبى بساحلين طويلين شبه مستقيمين هاما ساحلى البحر المتوسط والبحر الأحمر بخلاف الجانبين الغربى والجنوبى حيث يمتد اليابس امتداداً طبيعياً متجاوزاً الحدود السياسية - وهما أيضاً شبه مستقيمين - الى داخل كل من ليبيا والسودان .

يجب أن يشتمل التخطيط الاقليمى على العناصر الآتيه :

أولا : إستعواض الامكانيات الطبيعية السطحية والجوفية الكامنة على كامل المسطح المصرى من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة . والعديد من مثل هذه الدراسات قد تم فعلاً ولكن على المستوى القطاعى بدون تكامل فيما بينها . ولاتقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية أيضاً لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة .

ثانيا : إستعواض الطبيعة الايكولوچية من مناخ وبيئة وطبوغرافيا لكل أجزاء مصر وتحديد مدى ملائمة هذه الطبيعة للأنشطة المعيشية المختلفة وكذلك يجب أن تشتمل الدراسة البيئية والمناخية على امكانية استخدام العناصر الطبيعية من رياح وحرارة فى توليد الطاقة وكذلك الاستفادة من الامطار والرطوبة فى الزراعة .

ثالثا : تحديد محاور التنمية Corridors of Development وإتجاهاتها فى الحيز الغير مأهول والذى يشمل الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء والمناطق الساحلية على البحرين الأبيض والأحمر ومناطق البحيرات والمنخفضات ويتحدد المحور على ضوء امكانياته الكامنة وطبيعته الايكولوجيه وقدرته الاستيعابية من السكان والأنماط المعيشية التى يمكن أن تقام فيه ٠

رابعا : تحديد شبكات البنية الأساسية على مستويات ثلاث أولها المستوى الدولى وهو الشبكات التى تربط الحيز المصرى كله قديمة وجديده بالعالم الخارجى وهى تمثل المنافذ البرية والبحرية والجوية وارتباطاتها بمراكز السكان ومراكز الانتاج والاستهلاك ٠ وثانيها المستوى القومى وهى تمثل شبكات المواصلات الرئيسية بأنواعها المختلفة (البرى والنهرى والجوى) التى تربط الأقاليم جميعها الحالية والمقترحة بعضها ببعض ٠ وثالثها هى الشبكة الاقليمية التى تربط أجزاء الاقليم الواحد ٠ وتشمل الدراسة أيضاً شبكات الاتصالات المختلفة وشبكات نقل الطاقة ٠

خامسا : دراسة الأنشطة المعيشية Life Patterns الممكنة فى محاور التنمية الجديدة بأنواعها المختلفة على أساس الامكانيات البشرية للانسان المصرى Human Potentialities والموارد الطبيعية Natrual Resources والعناصر المستجلبة وكذلك على أساس استخدام التكنولوجيات الملائمة فى كل مجال من مجالات التنمية ٠ والهدف من هذه الدراسة تحديد الأنماط المناسبة للأنشطة المعيشية الزراعية والحرفية والصناعية والسياحية وغيرها بتداخلاتها وعلاقاتها البسيطة والمركبة ٠

سادسا : تحديد النمط المعمارى والتخطيطى الأمثل للمستقرات وتدرجها العددى والحجمى وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها ٠ ويحدد النمط المعمارى والتخطيطى نمط النشاط المعيشى بجانبيه الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية عليه ٠

ان كثيراً من الدروس المعمارية والتخطيطية يمكن أن تستخلص من المستقرات القائمة والتى أقامها الأهالى بأنفسهم بوحى من غريزتهم ونتيجة أيضاً لتجاربهم الطويلة مع الطبيعة مثل استخداماتهم للمواد الخام المحلية فى البناء وتكوين عناصر انشائية ومعمارية تتوافق مع الطبيعة المحيطة بهم ٠ ونذكر على سبيل المثال عمارة الواحات ووديان الصحراء الغربية ومبانى منطقة النوبة ٠

سابعا : دراسة سكانية تنموية للحيز الحالى وتحديد العلاقات بين هذا الحيز ومحاور التنمية المقترحة سكانيا واقتصاديا ٠ ويجب فى هذا المجال تحديد نمط الانتشار السكانى من الوادى والدلتا الى مناطق التنمية الجديدة ويمكن أن يتم الانتشار اما تدريجيا توسعياً الى الخارج فى المناطق المجاورة أو بخلق مراكز جديدة بعيداً عن الحيز الحالى وانشاء مستقرات بشرية بها أو بهما معاً ٠

ثامنا : تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال الى المجتمعات الجديدة ودراسة عوامل الجذب السكانى اليها من منح ميزات كبيرة لاتتوفر لساكن الحيز الحالى ومنها تشجيع المجندين بعد انتهاء فترة تجنيدهم على الاستقرار فى المجتلعات الجديدة ٠ ولعل هذه الوسيلة

هى أقل الوسائل تكلفة وأكبرها عائداً • ان التجنيد يشمل جميع شباب البلاد وهم فى باكورة حياتهم العملية • ويمكن أثناء فترة تجنيدهم محو أميتهم واعطائهم تدريباً مهنياً لمن لا مهنة لهم والارتقاء بمستواهم الحرفى • وتوجيه من له رغبة فيهم نحو المجتمعات الجديدة • ومن المتوقع أن ينتقل نصفهم الى هذه المجتمعات حيث تتوفر فيها أسباب العمل والمعيشة والانتفاع بالمهارات المكتسبة • ولاشك أن بعض ذويهم وزملائهم سوف يلحقون بهم اذا أدركوا ميزات الاقامة بها •

تاسعا : تحديد النظام الادارى الذى يربط الاقاليم بالحكومة المركزية وكذلك تحديد العلاقات الادارية داخل الاقليم الواحد بما يحقق اللامركزية فى الادارة وإعطاء الأقاليم السلطة الكافية للهيمنة على مرافقها تخطيطاً وتنفيذاً وتشغيلاً •

مما سبق يتضح أن التخطيط الاقليمى لمصر أمر واجب وحيوى لسببين أولهما إمتصاص جزء كبير من الزيادة السكانية واعادة توزيع السكان على كامل المسطح المصرى وثانيهما وقف الاعتداء على الأراضى الزراعية والمحافظة على ما تبقى منها إذ أنها فى حقيقة الأمر تمثل الجزء الأكبر والأهم من رأس المال القومى • ومن الواجب تضافر كافة اجهزة الدولة المعنية فى اعداده اذ أنه بطبيعته المتشعبة لايمكن أن يكون من مسئوليه جهه واحده دون غيرها • ويمكن الاستفاده بتجارب بعض الدول الأخرى فى هذا المجال خصوصاً تجربة الهند وفرنسا •

لقد أجريت بعض الدراسات الأولية على التخطيط الاقليمى فى مصر وانتهت الى تصور مبدئى لمحاور التنمية ومحاور الانتشار العمرانى وهى المحاور الحاملة للمرافق الرئيسية الى مناطق التنمية وفيما يلى موجز لكل منها :

أولا : محاور التنمية الطولية :

١ - محور يمتد بمحازاة مجرى النيل فى الأراضى الصحراوية المشرفه على الواد الأخضر على حافة الهضبة الشرقية وعند بدايات الأوديه الجافة التى تخترق هذه الهضبة •

٢ - محور الساحل بطول شواطئ البحر الأحمر وخليج السويس وقناة السويس الى بور سعيد •

٣ - محور وسطى يقع بالهضبة الشرقية بين المحورين السابقين ويختص أساساً بتنمية الخامات التعدينية المتوفرة بهذه المنطقة •

٤ - محور يمتد بمحازاة الضفة الشرقية لخليج السويس ابتداءاً من شرم الشيخ جنوباً وحتى سهل الطينة عند مدينة بالوظة شمالاً •

٥ - محور يمتد بطول خليج العقبة وحدود مصر الشرقية الى ساحل البحر المتوسط عند قطاع العويش والشيخ زويد •

٦ - محور طولى يشتمل على منخفضات الصحراء الغربية بالوادى الجديد ويبدأ من وادى توشكا جنوباً ماراً بواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية ثم يتصل بمنطقة سيوه شمالاً ويشار الى هذا المحور "بالحزام الأخضر الغربى" Western Green Belt

٧ - المحور الساحلى الشمالى الغربى والذى يمتد بين السلوم وشمال الدلتا والمحور الشمالى الشرقى الذى يمتد بطول شبه جزيرة سيناء •

ثانيا : محاور الانتشار العمرانى العرضية أو المحاور الحاملة للمرافق الرئيسية :

تتبع هذه المحاور فى مصر العليا الاودية الجافة فى الصحراء الشرقية وتسير فى الاتجاه العرضى متعامدة تقريبا مع المحاور التنمية الطولية وترتبطها بالوادى بشبكة طرق رئيسية وتمدها بالمرافق وعلى الاخص المياه والطاقة الكهربائية • وهذه المحاور هى :

١ - محور الكويمات والزعفرانة .
٢ - محور الشيخ فضل (المنيا) ورأس غارب .
٣ - محور قنا والغردقة .
٤ - محور قفط والقصير .
٥ - محور أدفو وموسى علم .
٦ - محور كوم امبو ورأس بناس .
٧ - محور أسوان وبير شلتين ويمتد جنوباً الى حلايب .

أما المحاور العرضية باقليم الدلتا والتى تربط الحيز الحالى بمناطق التنمية الجديدة وتمدها أيضاً بالمياه والطاقة فهى :

١ - المحور الساحلى الشمالى الذى يربط الساحل الغربى بشمال الدلتا بالساحل الشرقى فى سيناء .
٢ - المحور الأوسط ويمتد من جنوب منخفض القطاره ووادى النطرون الى مديرية التحرير ووسط الدلتا وصحراء شرق الدلتا بحزاء ترعة الاسماعيلية ماراً بمدينة الاسماعيلية وينتهى بمحور وسط سيناء .
٣ - المحور الجنوبى ويمر بمدينة ٦ أكتوبر والجيزة والسويس ويتصل بمحور جنوب سيناء .

وتشير الدراسات الأولية أن المسطح الذى يمكن تنميته وتعميره يبلغ حوالى ٣٥٪ من المسطح المصرى الكلى . ويمكن الوصول من الوضع الحالى بمحدداته وقصوره الى الوضع المستهدف من خلال مراحل متدرجة متناسقة يجرى الاعداد لها باشتراك جميع قطاعات الدولة . وهذه المراحل هى :

أ - مرحلة الخروج المباشر الى الأراضى الصحراوية الملاصقة للوادى الأخضر والدلتا والتى تحوى امكانيات واعادة مثل صحراء الصالحية شرق الدلتا وشمال وجنوب التحرير غرب الدلتا ومنها بدايات الأودية الجافة فى مصر العليا ، وقد بدأ هذا الاتجاه حالياً بإنشاء مدن العاشر من رمضان والعبور والصالحية شرق الدلتا ومدن العامرية والنوبارية والسادات غرب الدلتا ومدن بنى سويف والمنيا الجديدة وأسيوط الجديدة وسوهاج الجديدة وأسوان الجديدة بمصر العليا .

ب - تنمية أقطاب النمو Growth Poles ذات الامكانيات التى يمكن استغلالها بسهولة نسبياً والتى تقع على المحاور الطولية والعرضية وهى على سبيل المثال بعض مناطق الساحل الشمالى ووادى العريش والصحراء الواقعة بين الفيوم وبنى سويف ومنطقة السد العالى وبعض مناطق ساحل البحر الأحمر ومنطقة الوادى الجديد .

جـ - تنفيذ هياكل البنية الأساسية للمحاور العرضية .

د - مرحلة التنمية الشاملة واعطاء الاقاليم فاعليتها الاقتصادية فى ادارة التنمية كل وفقاً لامكانياته وموارده الطبيعية والبشرية .

هذا التصور المبدئى للتخطيط الاقليمى لمصر والموضح بصفحة ٢٦ يساق هنا كنموذج احتمالى فقط ولكن الشكل النهائى للتخطيط لايمكن أن يتكوّن إلا بعد اجراء الدراسات التفصيلية السابق ذكرها .

٤ - المناطق التى تمت دراستها لتكون بداية للانتشار السكانى :

قامت وزارة التعمير باجراء دراسات على بعض الأقاليم لتحديد امكانياتها التنموية والتى يمكن البدء فى تعميرها إلى أن يستكمل التخطيط الاقليمى كل مقوماته وعناصره التنفيذية • ولكن يجب الاشارة الى أن هذه الدراسات قد تمت منذ سنوات ليست قصيرة • وقد استجدت بعض المتغيرات مما يستلزم اعادة النظر فى بعض توصياتها كما أن الواقع التنفيذى الحالى قد تجاوز النتائج التى توصلت اليها • وفيما يلى موجز لهذه الدراسات :

١ - منطقة الوادى الجديد :

يوجد بالمنطقة أكبر خزان للمياه الجوفية بأفريقيا اذ تبلغ سعته ٢٣٤ مليار متر مكعب ويتم تغذيته بمعدل ٥ر٣ مليون متر مكعب يومياً وكمية المياه التى يمكن استغلالها بأمان فى هذه المنطقة يقدر بنحو ١٠٤٢ مليون متر مكعب سنوياً • وتقدر المساحة المنزرعة بحوالى ٤٢ ألف فدان وقد تم تمليك نحو ١٣ ألف فدان من المساحات المستصلحة على المنتفعين والخريجين وتوجد حالياً أربعة مصانع لتجفيف البلح وتعبئته وتصنيع الألبان • كما توجد مناجم الحديد بالواحات البحرية والفوسفات بأبو طرطور •

وتشتمل عناصر التنمية لهذا الأقليم على الآتى :-

أ - إستصلاح الأراضى والزراعة :

تبلغ المساحات التى يمكن التوسع فيها مع الاستخدام الكفء للموارد المائية المتاحة نحو ١٠٠ ألف فدان تم اختيارها من بين الأراضى الصالحة للزراعة والمقدرة بنحو ١٤٧ ألف فدان • ومع تحسين وصيانة التربة واعادة النظر فى الدورة الزراعية يمكن تحقيق أقصى انتاجية للأرض المستصلحة •

كما يمكن استغلال ميزة النضج المبكر للحاصلات الزراعية للتوسع فى الخضراوات وزراعة النباتات الطبية والعطرية والمحاصيل الزيتية • كذلك يمكن التوسع فى محاصيل الأعلاف للنهوض بالثروة الحيوانية •

وتهدف خطة التنمية أيضاً الى زراعة مساحات كبيرة بالغابات لتوفير الأخشاب بدلاً من استيرادها •

ب - الصناعة والتعدين :

تقوم استراتيجية التنمية الصناعية فى المدى القريب على التوسع فى تصنيع المنتجات الزراعية أما فى المدى البعيد فيتوقف التوسع الصناعى على إكتشاف مصادر جديدة للخامات والطاقة • ويمكن الاستفادة من الخامات المتوفرة حالياً بالمنطقة فى إنتاج مواد البناء اللازمة للتعمير •

كما تقوم استراتيجية التعدين على الاستمرار فى استغلال خامات حديد الواحات البحرية والتوسع فى استخراجه لأهمية ذلك فى زيادة انتاج الحديد والصلب على المستوى القومى وكذلك إستغلال خام الفوسفات بهضبة أبو طرطور فى تصنيع حامض الفوسفوريك والأسمدة الفوسفاتيه بطاقة اجمالية قدرها ٢ مليون طن •

جـ - السياحة :

يمكن تنشيط السياحة بإعتبار الوادى الجديد أحد مناطق الجذب السياحى وخاصةً للسياحة الصحراوية وسياحة الشباب والسياحة العلاجية وذلك لتوفر العيون والرمال التى تستخدم فى العلاج الطبيعى •

وتقدر الاستثمارات اللازمة للتنمية بحوالى ٢ مليار جنيه باعتبار عام ١٩٨٠ هو عام الأساس بالنسبه لأسعار التكلفة • وبينما يختص دور الحكومة أساساً فى توفير البنية الأساسية إلا أن التنمية بمجالاتها المختلفة يجب أن تترك للاستثمار الخاص سواء أكان محلياً أو أجنبياً كما يجب أن تتاح بعض هذه المناطق للمصريين العاملين بالخارج وشباب الخويجين •

٢ - منطقة الساحل الشمالى :

تقع المنطقة بمحافظة مطروح وهى عبارة عن شريط بامتداد الساحل من سيدى كوير شرقاً حتى السلوم غرباً وبطول نحو ٥٠٠ كيلو متر وبعوض يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ كيلو متر • وقد أثبتت الدراسة التى أجريت على هذه المنطقة أنها غنية بمواردها السياحية (الترويحية والرياضية والثقافية) وبالثروة البحرية من أسماك واسفنج كما أن الأرض القابلة للزراعة متوفرة فى أماكن عدة منها • ويمكن التوسع فى المراعى والنهوض بالثروة الحيوانية •

وتشمل عناصر التنمية لهذا الأقليم على الآتى :

أ - استصلاح الأراضى والزراعة :

تقدر الأرض القابله للزراعة بنحو ٣٨١ ألف فدان منها ١٣٥ ألف فدان تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية و ٢٤٦ ألف فدان لزراعة المحاصيل ذات الجذور السطحية والمراعى وشجر التين • وتعتمد الزراعة على مياه النيل بمد ترعة النصر وترعة بهيج ومياه الأمطار والمياه الجوفية • ويمكن التوسع فى مزارع الماشية وانتاج الدواجن.كمايمكن زراعة حوالى مليون فدان بربة مطرية واحدة فى مناطق كثيرة من الساحل الشمالى اذا ما أزيلت منها الألغام التى زرعت أثناء الحرب العالمية الثانية •

ب - السياحة :

تعتبر السياحة احدى المقومات الأساسية لتنمية اقليم الساحل الشمالى • وتشتمل على انشاء العديد من القرى السياحية والفنادق والموتيلات والمخيمات وقد حددت الدراسة مواقع هذه المنشآت وطاقاتها الاستيعابية والتى يبلغ اجماليها حوالى ٩٤ ألف سرير وسوف يساعد فى تنشيط قطاع السياحة تشغيل خط المعديات بين جنوب أوربا ومرسى مطروح •

جـ - الثروة البحرية :

وتشتمل أساساً على إستزراع الأسماك وإنشاء العديد من المزارع السمكية والأسفنج •

د - الصناعة :

وتشتمل على صناعات مواد البناء وإنتاج الملح وحامض الكبريتيك وصناعة وصيانة مراكب الصيد ومعاصر الزيتون وانتاج الألبان •

وتقدر الاستثمارات اللازمة بنحو ٢ مليار جنيها بأسعار ١٩٧٥ وهو عام إجراء دراسة هذا الاقليم •

٣ - إقليم سيناء :

تبلغ مساحة سيناء أكثر من ٦١ ألف كيلو متر موبع أى أنها تعادل نحو ٦٪ من مساحة مصر وبرغم توفر الموارد والثروات الطبيعية بها إلا أنها تعانى من فراغ سكانى وكان عدد سكانها بعد التحرير ١٩٥ الف نسمة أى ما يزيد قليلاً عن ٣ أفراد للكيلو متر الموبع • وتختلف الدراسات فى تقدير مساحة الاراضى الممكن استصلاحها بينما تبلغ نحو ٧٣٥ الف فدان حسب مخطط الموارد المائية الا انها تقدر بـ ٢٠٠ ألف فدان فقط فى الدراسة التى أجراها Demis Moore لتنمية سيناء •

ولاتقتصر مقومات تنمية سيناء على امكانية التنمية الزراعية الرأسية والأفقية بل تشمل أيضاً التنمية التعدينية والصناعية من بترول وفحم وحديد وفرو ومنجنيز وجبس وفيروز وكذلك مقومات السياحة التاريخية والدينية والثقافية والترفيهية • وفيما يلى موجز للأنشطة المقترحة لتنمية سيناء :

أ - الزراعة :

تتركز الأنشطة الزراعية على امتداد الساحل الشمالى من سهل الطينة حتى العويش بالاعتماد على مياه النيل من ترعة السلام ومن العريش حتى رفح على مياه الأمطار والمياه الجوفية وتعتمد منطقة شرق البحيرات وشرق خليج السويس على مياه ترعة الاسماعيلية • وبإنشاء ترعة السلام والسحارة تحت قناة السويس وحفر وتشغيل آبار المياه الجوفية وإنشاء السدود لحجز مياه الامطار والسيول يمكن استصلاح حوالى ٢٦٥ ألف فدان منها ١٣٠ الف فدان بسهل الطينه و ٩٠ ألف فدان بمنطقة شرق خليج السويس و ٣٠ ألف فدان شرق البحيرات والباقى موزع على مناطق متفرقة •

ب - الصناعة والتعدين :

تقترح الدراسة إقامة مجمع أسمدة ومصنع صودا كاوية ووحدة تكرير البترول ومجمع بتروكيماويات ومجموعة صناعات غذائية تعتمد أساساً على تجفيف وتعبئة البلح وإستخلاص الزيوت النباتية وزيت الزيتون • وكذلك الصناعات التى تعتمد على الخامات التعدينية المتاحة وأهمها الكاولين والفحم والرمل والمنجنيز والجبس •

جـ - السياحة :

توصى الدراسة بتنمية المنطقة سياحياً سواء أكانت سياحة محلية أو دولية وذلك بتوفير الفنادق والقرى السياحية على الشواطئ ويبلغ عدد الغرف المطلوبة نحو ٨٥٠٠ غرفة حتى عام ٢٠٠٠ وذلك لاستيعاب حركة سياحية يقدر حجمها بنحو ٥ر٤ مليون ليلة سياحية • وتتركز السياحة العالمية بالمناطق الجنوبية والسياحة المحلية بالسواحل الشمالية •

ويقدر إجمالى الاستثمار فى مخطط التنمية بنحو ٣ر١١ مليار جنيه بأسعار ١٩٨٥ •

٤ - إقليم البحر الأحمر :

تبلغ مساحة الاقليم نحو ١٦٦ الف كيلو متر مربع اى ما يعادل سدس مساحة مصر وتبلغ الكثافة السكانية فرد لكل ٣ كيلو متر موبع وهذا يعنى أن المنطقة شبه خالية • روعى فى إعداد

خطة تنمية الاقليم الامكانيات الضخمة المتاحة وفى مقدمتها حقول البترول والغاز بمناطق رأس غارب والغوطقة ورأس شقير ومناجم الفوسفات بسفاجا والحمراوين والقصير والسباعية مع إمكان استغلال مناجم الذهب والقصدير والرصاص واليورانيوم ، كما أن الموقع الجغرافى المتميز يتيح إمكانيات كبيرة للسياحة الرياضية والترويحية المحلية منها والعالمية .

وأهم مشروعات التنمية هى :

أ - الزراعة والثروة الحيوانية :

أوضحت الدراسة أنه يمكن استصلاح ٤٢ ألف فدان منها ٥ر٩ الف فدان تعتمد على مياه النيل و ٥ر٣٢ الف فدان على المياه الجوفية ومناطق الاستصلاح هى وادى أسيوط ووادى اللقيطة ووادى عبادى ووادى نتاش .

ب - الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية :

يمكن تنمية الثروة الحيوانية والثروة الداجنة كما يمكن النهوض بالثروة السمكية وذلك بتوسيع المحطة المائية بالغوطقة وتحسين ميناء الغوطقة واستكمال ميناء الصيد ببرناس وتوفير مستودعات التبريد والتجميد وتدعيم اسطول الصيد بالغوطقة وبرناس وانشاء مزارع سمكية .

جـ - التعدين والصناعة :

تشمل تنمية الاقليم فى مجال التعدين تطوير مناجم الفوسفات بالحمراوين والسباعية والقصير واستغلال مناجم الذهب والقصدير والرصاص واليورانيوم بالاضافة الى محاجر الطافلة والحجر الجيرى والجرانيت والرخام وتشتمل الصناعات المقترحة على صناعة البرتوكيماويات وصناعة الحديد التى تعتمد على الخام المستخرج من أسوان والخام الذى يمكن استيراده من الخارج والصناعات الكيماوية والأسمدة .

د - السياحة :

تهدف خطة السياحة الى الدخول بالطاقة الفندقية الى نحو سبعة الاف غرفة فى نهاية هذا القرن وذلك بانشاء فنادق وقرى سياحية ومراكز سياحية ومخيمات بطول الساحل . وتعتبر المنطقة ذات امكانيات سياحية كبيرة بأنواعها المختلفة مثل السياحة الرياضية والسياحة الترفيهية والغطس ومن المستهدف زيادة عدد السائحين الى نحو ٢١٠ ألف عام ٢٠٠٠ .(يقدر ما تم تنفيذه حتى الآن خمسه عشر ألف غرفة أى ضعف الرقم المستهدف).

ويقدر إجمالى الاستثمارات لاستغلال الموارد لتحقيق التنمية الشاملة بالاقليم بنحو ٥٦٤٠ مليون جنيه - بخلاف استثمارات البترول - مقومه بأسعار ١٩٨٠ .

٥ - إقليم بحيرة السد العالى :

ترتب على انشاء السد العالى تكوين بحيرة يصل طولها الى نحو ٥٠٠ كيلو متر وعرضها نحو ١٠ كيلو متر وبذا تعتبر أطول بحيرة صناعية فى العالم . ومساحة المنطقة تزيد على ٣ ٪ من اجمالى مساحة مصر .

وتشتمل خطة التنمية على مايلى :

أ - المحافظة على المخزون السمكى بالبحيرة وتحديد أنسب الاسماك الملائمة للبحيرة وادخال الاصناف الجديدة المناسبة مع تطوير طرق ومعدات الصيد ودعم اسطول النقل النهرى وتطوير أساليب الحفظ فى مناطق الصيد .

ب - إستصلاح واستزراع ١٥٠ الف فدان ويتطلب ذلك تصنيف التربة وانشاء المزارع التجريبية فى مناطق كوكر وجرف حسن وكلابشه وأبو سمبل والسلام والشهداء والعلاقى وسط وادندان لتحديد أنسب المحاصيل الملائمة لظروف المنطقة ومعدلات الرى والتشجير وكذلك تحديد أفضل الطرق لاستغلال المياه الجوفية عن طريق حفر الآبار .

جـ - تشمل التنمية الصناعية والتعدين على صناعة الرخام والجرانيت والطوب الطفلى واصلاح السفن ولنشات نقل الأسماك وصيانتها وصناعة الأسمنت والجير والقيشانى والادوات الصحية والمواسير الاسمنتية وحديد التسليح ومصانع العلف والأسمدة والسبائك الحديدة .

د - إنشاء قرى سياحية وفنادق بمنطقة أبو سمبل ومنطقة أسوان لزيادة الطاقة الاستيعابية لمواجهة النمو فى النشاط السياحى .

ويقدر إجمالى الاستثمارات المطلوبة بنحو ٢,٣ مليار جنيه بأسعار عام ١٩٧٩ .

٦ - <u>إقليم شرق الدلتا وقناة السويس :</u>

تشتمل هذه المنطقة على المطرية والصالحية وسهل الحسينية وسهل جنوب بور سعيد وغرب السويس وطريق الاسماعيلية وشرق البحيرات وتبلغ المساحة التى يمكن إستصلاحها وريها بمياه النيل ٠٠ر٠٠٠ ٦٨٨ فداناً والمساحة التى يمكن استصلاحها وريها بالمياه الجوفية ٠٠ر٥٠٠ ٣٣ فداناً أى أن مجموع ما يمكن استصلاحه فى هذا الاقليم يبلغ ٠٠ر٥٠٠ ٧٢١ فداناً كما يمكن انشاء منطقة كبيرة للصناعات الثقيلة بالسويس وتوطين الصناعات الصغيرة والتحويلية بالاسماعيلية وبور سعيد ويتسم إقليم قناة السويس بامكانياته السياحية الكبيرة خصوصاً منطقة البحيرات ومنطقة الخليج .

٧ - <u>إقليم غرب الدلتا :</u>

تشتمل هذه المنطقة على مزارع الطريق الصحراوى والاراضى على جانبى ترعة النصر وغرب النوبارية ووادى النطرون وامتداد البستان وسيدى عبد العاطى وتبلغ المساحة الكلية التى يمكن استصلاحها وريها بمياه النيل والآبار حوالى ٠٠ر٠٠٠ ٧٨٦ فداناً .

٨ - <u>منطقة مصر الوسطى ومصر العليا :</u>

تبلغ المساحة التى يمكن استصلاحها بمصر الوسطى ومصر العليا حوالى ٠٠ر٣٠٠ ٩٧٧ فداناً وتشتمل على شريط طولى شرق النيل على حافة الهضبة الشرقية وعند بدايات الوديان الجافة بهذه الهضبة .

هذه المناطق قد تمت دراستها ويمكن تعميرها على أن تتولى الدولة مد المرافق القومية والبنية الأساسية • ويقوم الأفراد والشركات الخاصه بمشروعات التنمية سواء أكانت زراعية أو صناعية او سياحية • ومن الواضح أن استصلاح الاراضى له الأولوية الاولى فى التنمية وذلك للأسباب التالية :

١ - زيادة قاعدة الاستثمار الزراعى وخلق طاقة إنتاجية جديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء والكساء •

٢ - زيادة فرصة العمالة والتشغيل بدرجة كبيرة اذ أن مشروعات استصلاح الأراضى تعتبر من اكبر المشروعات استيعاباً للقوى العاملة وهذا ما يلائم الحاجة الى خلق مناطق تنموية جديدة لامتصاص الزيادة السكانية المطردة •

٣ - تعتبر مشروعات استصلاح الأراضى وإستزراعها من أقل المشروعات إستنفاذاً للنقد الأجنبى حيث تبلغ نسبه استيعابها حوالى ١٢ ٪ من مجموع الاستثمارات التى تلزم لتنفيذها بجانب إعتمادها فى كثير من مراحلها على الخبرة الفنية المحلية •

٤ - تعويض بعض ما فقد من أراضى زراعية خصبه بالدلتا والوادى نتيجة الامتدادات العمرانية عليها •

٥ - تقل تكلفة خلق فرصة عمل جديدة بمناطق الاستصلاح عنها فى المجال الصناعى إذ تبلغ حوالى ٧٠٠٠٠ر٠٠ جنيهاً فى الصناعة بينما تتراوح بين ربع وثلث هذا المبلغ فى استصلاح الأراضى •

ويمكن تشجيع الأفراد والشركات الخاصه بالقيام بمشروعات الاستصلاح وذلك من خلال منح الميزات الآتيه :

أ - تحديد ثمن فدان الأرض بدون البنية الأساسية بين ١٠٠ و ٤٠٠ جنيها •

ب- عدم تحميل المستثمر اى نسبه من تكاليف البنية القومية •

جـ- يتحمل المستثمر ٥٠٪ فقط من تكاليف البنية الاساسية •

د - فى المناطق النائية ينخفض ثمن الارض الى ٥٠ جنيها فقد للفدان وخفض نسبة ما يتحمله المشترى من البنية الأساسية الى ٣٠ ٪ فقط أو أقل •

هـ- استخدام الضرائب بأنواعها المختلفة كوسيلة لتشجيع الهجرة من المناطق المأهولة بالسكان الى مناطق التعمير الجديدة •

الخلاصة والتوصيات

فقدت مصر في الأحقاب الأربع الأخيرة اكثر من نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة نتيجة إمتداد المباني بالمدن والقرى عليها . واذا ما أستمر الاعتداء على الأراضي الزراعية بمعدله الحالي فان الفاقد سيصل في المستقبل المنظور الى $\frac{1}{6}$ المساحة المنزرعة . ولايمكن أن تعوض الأراضي المستصلحة الفاقد في الأراضي الخصبة ذلك لأن غلة الفدان في الأرض المستصلحة تقل كثير من غلة الفدان بالوادي والدلتا .

ولكي يتوقف الاعتداء على الأراضي الزراعية يجب اتخاذ اجرائين في آن واحد وهما :

أولا : وقف الزحف البنائي للقرى والمدن على الأراضي الزراعية المحيطة بها .

ثانيا : إتاحة مناطق عمرانية جديدة ذات امكانيات تنموية تقوم بامتصاص الزيادة المستمرة في السكان .

** ولتحقيق ذلك نوصي بما يلي :

١ - إعداد تخطيط تفصيلي للقرى يتحدد فيه النطاق العمراني لكل قرية ولايسمح بالبناء خارجه ويكون إمتداد القرية إما رأسياً أو أفقياً في الأراضي الفضاء داخل نطاق خيزها العمراني .

٢ - إعداد تخطيط تفصيلي لكافة المدن يحدد النطاق العمراني لكل مدينة واستخدامات الأراضي والكثافات السكانية والبنائية . ويحدد التخطيط محاور الامتداد العمراني للمدن التي تسمح مواقعها بمثل هذه الامتدادات على أن يتم ذلك على الاراضي الصحراوية بعيداً عن الأراضي الزراعية .

٣ - تتكون في كل محافظة - أو في كل مجموعة محافظات - هيئة يقوم باعداد مخططات القرى والمدن داخل نطاقها بالتعاون مع الهيئة العامه للتخطيط العمراني . وتصدر التشريعات اللازمة لوضع هذه المخططات موضع التنفيذ وحتى تكون بمنأى عن عوامل التغيير والتبديل .

٤ - يجب إعداد التخطيط الاقليمي لمصر شاملاً الحيز المأهول والحيز الغير مأهول تتحدد فيه محاور التنمية حسب الامكانيات الكامنه بكل منها وقدرتها الاستيعابية للسكان وطبيعتها الايكولوجية مع تحديد الأنشطة المعيشية بها وكذلك الأنماط التخطيطية والمعمارية الملائمة لها وذلك بهدف اعادة توزيع السكان على كامل المسطح المصري . ويحدد التخطيط الاقليمي العلاقة بين الحيز الحالي ومحاور التنمية المقترحة . ونظراً لان اعداد هذا التخطيط لايمكن أن تقع مسئوليته على جهة واحدة فقط ، ذلك لأنه يشتمل على كافة الأنشطة الانتاجية والخدمية فضلاً عن أنه متعدد الأبعاد والمستويات ، لذا يجب أن يعد بواسطة مجموعة عمل تتبع هيئة رئاسية عليا مثل مجلس الوزراء وتشارك فيها كافة الوزارات والهيئات المعنية . وجميع المحاولات السابقة التي قامت بها وزارات أو جهات منفردة بدون تعاون كاف مع غيرها لم يكتب لها حظاً يذكر من النجاح . ويمكن الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في مجال التخطيط الاقليمي مثل فرنسا والهند وفنزويلا عند إعداد تخطيطنا القومي .

٥ - إلى أن يتم التخطيط الاقليمى فإنه يمكن البدء فى تنمية المناطق التى تمت دراستها مثل منطقة ساحل البحر الأحمر وساحل البحر الأبيض وسيناء ومنطقة السد العالى والوادى الجديد ومنطقة شرق الدلتا ومنطقة غرب الدلتا . وقد أوضحت هذه الدراسات المساحات التى يمكن استصلاحها بكل منطقة وكذلك الأنشطة الصناعية والسياحية التى يمكن أن تقام فيها .

٦ - يتحدد دور الدولة فى مناطق التنمية الجديدة بالقيام بالمرافق القومية والبنية الأساسية . أما الأفراد والشركات الخاصة فتقوم بمشروعات التنمية بها .

٧ - يجب تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال الى مناطق التعمير الجديدة مثل الأسر المكونة حديثاً والمجندين بعد انتهاء فترة تجنيدهم مع منح هذه الشرائح ميزات كبيرة تشجعهم على ترك الحيز الحالى والانتقال الى مناطق التعمير خارج الوادى والدلتا .

٨ - نظراً لأن استصلاح الأراضى سيؤدى الى زيادة قاعدة الاستثمار الزراعى كما أنه من أكبر المشروعات استيعاباً للقوى العاملة ومن أقلها استنفاذاً للنقد الاجنبى فضلاً عن أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة به أقل كثيراً من غيره من الأنشطة الانتاجية لذلك فإن استصلاح الأراضى فى المناطق التى تمت دراستها يجب أن تعطى له الأولوية فى التنمية ويلى ذلك النشاط السياحى والصناعى . وفى بعض الأحيان تتداخل هذه الأنشطة وتسير بصورة متوازنة فى مراحل التنمية المتتالية . والتركيز على استصلاح الاراضى كبداية للتنمية الشاملة سيؤدى الى تعويض بعض الفاقد فى الأراضى الزراعية بالوادى والدلتا بجانب ما سبق الاشارة اليه من قدرته الاستيعابية العالية للزيادة فى السكان .

** ** **